

The Impact of Governance Rules on Earnings Management: Applied Study on Industrial and Service Companies Listed on Palestine Stock Exchange

Yousef Sameh Yousef Alrayyes*

Ministry of Information Technology,
Gaza Strip, Palestine
Email: acc.yousef@hotmail.com

Nahed N Al Khaldy

The Islamic University of Gaza,
Gaza Strip, Palestine.
Email: nkhaldy@iugaza.edu.ps

Received June, 2019; Accepted September, 2019

Abstract: The aim of the study is to analyze the impact of corporate governance rules on earnings management practiced by companies listed on Palestine Exchange. A number of corporate governance variables were selected to achieve this aim, including the board size of directors, CEO duality, board of director's independence, property rights, number of board directors' meetings. Modified Jones Model was used to detect earnings management. Panel Data Model was also involved in the study, where the population study consists of the 48 companies listed on Palestine Exchange. The study sample included 13 industrial and services companies listed on Palestine Exchange. This study found that there was a negative influence between board size and CEO duality, and between earnings management. The study also showed that there was a positive influence between board independence and earnings management. Moreover, it showed that no relationship between board directors' meetings and internal ownership with earnings management. The study stressed the need for continued reinforcement of the governance rules, in order to avoid the negative impacts resulted from failure to apply these rules, taking into consideration the support of board independence in their relationship with areas of executive work to avoid taking decisions that may affect earnings management. It also recommended that doing other researches on the same subject should be continued, taking into account the examination of variables other than those in this study to get to the variables that have the greatest impact on earnings management for companies listed on the Palestine Exchange.

Keywords: Corporate Governance; Earning Management; Modified Jones Model.

Type: Research paper



This work is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International License](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

DOI: 10.51325/ijbeg.v2i3.51

تأثير قواعد الحوكمة على إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة فلسطين

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر قواعد الحوكمة على إدارة الأرباح على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، ولتحقيق هدف الدراسة تم اختيار عدد من المتغيرات المتعلقة بحوكمة الشركات وهي (عدد أعضاء مجلس الإدارة، ازدواجية منصب المدير التنفيذي، استقلالية مجلس الإدارة، حقوق الملكية الداخلية، عدد اجتماعات مجلس الإدارة)، وتم قياس إدارة الأرباح من خلال نموذج جونز المعدل من قبل (Dechow et al, 1995). وتم استخدام أسلوب بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) حيث تكون مجتمع الدراسة من الشركات

المدرجة ببورصة فلسطين والتي يبلغ عددها (48) شركة، والموزعة على (5) قطاعات مختلفة. هذا، واشتملت عينة الدراسة على الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة فلسطين التي ينطبق عليها شرطي الدراسة وهي أن يكون لها بيانات مالية منشورة خلال الفترة من 2010 حتى 2017، إلى جانب تداول أسهمها خلال نفس الفترة، حيث بلغ عددها (13 شركة). وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير عكسي بين كلاً من (حجم مجلس الإدارة، ازدواجية منصب المدير التنفيذي) وإدارة الأرباح، كما أظهرت وجود أثر إيجابي بين توفر استقلالية أعضاء مجلس الإدارة وإدارة الأرباح، في حين أظهرت الدراسة غياب أي علاقة بين (عدد اجتماعات مجلس الإدارة، حقوق الملكية الداخلية) مع إدارة الأرباح. وأوصت الدراسة بضرورة الاستمرار في تعزيز قواعد الحوكمة لتلافي التأثيرات السلبية التي تترتب على غياب تطبيقات هذه القواعد، مع مراعاة تدعيم استقلالية أعضاء مجلس الإدارة في علاقتهم بمجالات العمل التنفيذي، تجنباً لاتخاذ قرارات قد تؤثر على عملية إدارة الأرباح، بالإضافة لذلك ضرورة الاستمرار في عمل الأبحاث الأخرى التي تتعلق بنفس الموضوع مع الأخذ بعين الاعتبار فحص متغيرات أخرى غير متغيرات الدراسة الحالية للوصول إلى المتغيرات الأكثر تأثيراً على إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، إدارة الأرباح، نموذج جونز المعدل (1995).

مقدمة الدراسة

شهدت نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي، سلسلة من الفضائح المحاسبية للشركات في أغلب أنحاء العالم وخصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا نتيجة المرونة المتاحة في تطبيق المعايير المحاسبية التي تسهل ممارسة إدارة الأرباح من قبل إدارة الشركة، ويظهر ذلك واضحاً في الكثير من الجوانب المحاسبية التي لا تتوانى إدارة الشركة في استخدامها كوسيلة للتأثير على ارقام الربح الذي يلي رغباتها ويلبي طموحاتها في تقييد أرباح ولو وهمية لانضمامها إلى البورصة مثلاً.

ومن أجل تجنب ذلك أدخلت العديد من اللوائح والصلاحيات المتعلقة بقواعد تطبيق حوكمة الشركات لتجنب حدوث مثل هذه الأزمات ولنا في انهيار شركة Enron مثلاً، حيث يتم إلقاء اللوم على مدقي الحسابات والإدارة التنفيذية لتواطئهما على إخفاء مشاكل الشركة التشغيلية وإظهار الأداء المالي للشركة بشكل مفضل يختلف عما هو موجود في الواقع بهدف تحقيق بعض المكاسب سواء للإدارة أو للمدقق، الأمر الذي يزيد من خطر إفلاس هذه الشركات. وعلى ضوء ظاهرة الملكية الغائبة ظهرت نظرية الوكالة بوصفها واحدة من نظريات تفسير الشركات، إذ بموجب هذه الظاهرة تفسر الشركة بأنها مجموعة من العلاقات التعاقدية الصريحة أو الضمنية بين طرفين وهما: حملة الأسهم (الموكل) والإدارة (الوكيل) بحيث يستوجب على الطرف الثاني (الوكيل) على أساسها القيام بأنشطة معينة لصالح الطرف الأول (الموكل) ويفوض صلاحيات اتخاذ القرارات بالنيابة عنه، وبالتالي تحقيق المنفعة للطرفين وتختلف هنا مشكلة تضارب المصالح. (الفضل وحمد، 2015: 193).

وفي ظل تفتت رأس مال الشركة بين عدد كبير من حملة الأسهم، تظهر هنا الحاجة إلى الاستعانة بالخبرات الإدارية من خارج حملة الأسهم، فإن ذلك سيكون مدعاة للشعور بالخوف على مصالحهم، وخاصة عندما لا يكون للإدارة حقوق في التدفقات النقدية المتحققة من أدائها المتميز لموارد الشركة، إلا بالقدر المتفق عليه، فالتباين بين حقوق السيطرة الإدارية وحقوق حملة الأسهم في التدفقات النقدية، يؤدي إلى انحراف الإدارة عن سلوكها الوظيفي من منظور تعظيم ثروة حملة الأسهم وذلك عن طريق اتخاذ قرارات تزيد من دالة منفعتهم الشخصية وتلحق الضرر بمصالح حملة الأسهم لاسيما في حقوقهم غير المؤكدة المتمثلة في صافي التدفقات النقدية المتبقية من نواتج الأداء أو من صافي قيمة التصفية من جهة، وتزيد من مستوى تعرضهم لمخاطر الأعمال الناشئة من التباين بين التدفقات

النقدية المتوقعة من الموارد المتاحة والتدفقات النقدية الخارجية المتفق عليها مع الإدارة من جهة ثانية، مما يعني حدوث تعارض في المصالح ومن ثم ظهور مشكلة الوكالة التي يمكن أن تتجسد بصورة الممارسات الإدارية الخاطئة أو الانتهازية. (Jensen & Meckling, 1976)

وقد خطت فلسطين خطواتها الأولى في شباط من العام 2009 من قبل اللجنة الوطنية للحوكمة بالشراكة مع 13 مؤسسة ضمت مؤسسات مالية، واكاديميون، ومدققي حسابات، ومحامون بإصدار النسخة النهائية من مدونة قواعد حوكمة الشركات، هذا وقد اصدر سوق فلسطين للأوراق المالية في أغسطس من العام 2016م دليلاً لحوكمة الشركات كخطوة ثانية لترسيخ مبادئ وقواعد الحوكمة لدى الشركات.

وبناءً على ما سبق ازداد الاهتمام من قبل الحكومات والمنظمات المهنية بحوكمة الشركات والتي تعتبر من أهم الموضوعات المطروحة على مستوى المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية، وأصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الشركات الاقتصادية بشكل عام، والشركات المدرجة أسهمها في البورصة بشكل خاص، وذلك بتطبيق مجموعة من الآليات الداخلية والخارجية الموضوعية والتي من شأنها اكتشاف والحد من ممارسات المحاسبة الاحتيالية وإضفاء مصداقية على القوائم المالية الختامية للشركة بما يزيد من النمو الاقتصادي للدولة ويزيد من حجم التعاملات في البورصة.

مشكلة الدراسة:

نظراً لما ترتب على هذه الظاهرة (إدارة الأرباح)، من تضليل وطمس للحقائق، والذي نجم عنه العديد من الفضائح والانهيئات لكبرى الشركات العالمية والتي من أشهرها Enron & WorldCom فقد لاقت اهتمام العديد من الباحثين والمهتمين، وفي هذا السياق فقد ألقى Arthur Levitt رئيس هيئة الأوراق المالية الأمريكية الأسبق (SEC) عام 1998 خطاباً مشهوراً في مركز جامعة نيويورك للقانون والأعمال تحت عنوان (لعبة الأرقام)، أدان فيه ممارسات المحاسبة الإبداعية المستخدمة من قبل الشركات الأمريكية. حيث بين أن هذه الشركات ما زالت مستمرة في استخدام ممارسات إدارة الأرباح، وأن هناك العديد من الأسئلة أثرت حول قدرة الشركات العامة على رقابة غش الإدارة في عملية إعداد التقارير المالية، ودعا إلى تغييرات ثقافية أساسية في إدارة الشركات، كما دعا لتقوية الحوكمة المؤسسية من خلال تحسين فعالية لجان التدقيق وتقويتها وأن تكون أكثر يقظة وحرصاً في أداء وظائفها الإشرافية، بالإضافة إلى ممارسة دور رقابة أكبر وإلى الحذر من عمليات إعداد التقارير المالية المحرفة (Levitt, 1998).

ومن الواضح أن القطاع الخاص في فلسطين يعاني كثيراً من ضعف مستوى الحوكمة في المؤسسات ذات العلاقة به، ومن هذه المظاهر الركود في الغرف التجارية، ومحدودية عدد الشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، وسيطرة الملكية العائلية على هيكل القطاع الخاص.

مع تباين تطبيق المعايير المحاسبية في مواجهة ممارسات الإدارة في التلاعب بالأرباح، وما ينطوي عليها من مشاكل خطيرة في الأجل الطويل للمنشأة والتي تنعكس على ضعف الكفاءة التشغيلية والاقتصادية الأمر الذي يؤثر على مستقبل الشركات ويهدد استمراريتها ونظراً لخطورة هذه الظاهرة كان لا بد من البحث عن طرق يمكن من خلالها مواجهة ظاهرة إدارة الأرباح، خاصة بعد ما تسبب به إتباع الإدارة لهذا المبدأ من سقوط وإفلاس العديد من شركات .

وعليه فإن صياغة مشكلة الدراسة تتمثل في السؤال الرئيس التالي:

ما تأثير قواعد الحوكمة على إدارة الأرباح؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- هل هناك علاقة بين حجم عدد أعضاء مجلس الإدارة وإدارة الأرباح؟
- 2- هل هناك علاقة بين استقلالية مجلس الإدارة وإدارة الأرباح؟
- 3- هل هناك علاقة بين حقوق الملكية الداخلية وإدارة الأرباح؟
- 4- هل هناك علاقة بين تولي المدير التنفيذي للشركة لمنصب رئيس مجلس الإدارة وإدارة الأرباح؟
- 5- هل هناك علاقة بين عدد اجتماعات مجلس الإدارة وإدارة الأرباح؟

أهداف الدراسة:

بناء على مشكلة الدراسة يمكن تحديد الأهداف على النحو التالي:

- 1- الكشف عن العلاقة بين حجم مجلس الإدارة وإدارة الأرباح.
- 2- بيان العلاقة بين استقلالية مجلس الإدارة وإدارة الأرباح.
- 3- التعرف على العلاقة بين حقوق الملكية الداخلية وإدارة الأرباح.
- 4- بيان ما إذا كان هناك علاقة بين تولي المدير التنفيذي للشركة لمنصب رئيس مجلس الإدارة وإدارة الأرباح.
- 5- بيان ما إذا كان هناك علاقة بين عدد اجتماعات مجلس الإدارة وإدارة الأرباح.

أهمية الدراسة:

إن التطبيق الفاعل لحوكمة الشركات يساهم في الكشف عن الممارسات الخاطئة في ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المدرجة أسهمها في بورصة فلسطين للأوراق المالية.

إذا فأهمية الدراسة تتمثل في أنها:

- 1- تتناول قطاعاً مهماً ألا وهو قطاع الشركات الصناعية والخدمية المدرجة أسهمها في بورصة فلسطين التي تمثل عصب الحياة المالية والاقتصادية في الاقتصاد الفلسطيني.
- 2- تكشف الدراسة عن ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية والخدمية المدرجة أسهمها في بورصة فلسطين.
- 3- تساعد المراقبين والمختصين في مجال الحسابات من الاستفادة من نتائجها.
- 4- تساعد المهتمين في مجال المحاسبة في الاستفادة من الأساليب الإحصائية المستخدمة في هذه الدراسة.
- 5- تمثل إضافة للمكتبة الفلسطينية حيث أن الكتابات في هذا الموضوع قليلة جداً.

فرضيات الدراسة:

- 1- لا يوجد أثر ذا دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \geq 0.05)$ بين عدد أعضاء مجلس الإدارة وإدارة الأرباح؟
- 2- لا يوجد أثر ذا دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \geq 0.05)$ بين نسبة استقلالية مجلس الإدارة وإدارة الأرباح؟
- 3- لا يوجد أثر ذا دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \geq 0.05)$ بين عدد اجتماعات مجلس الإدارة وإدارة الأرباح؟

4- لا يوجد أثر ذا دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين ازدواجية منصب المدير التنفيذي وإدارة الأرباح؟

5- لا يوجد أثر ذا دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين نسبة حقوق الملكية الداخلية وإدارة الأرباح؟

متغيرات الدراسة:

1. المتغير التابع (إدارة الأرباح)

سوف يتم تطبيق نموذج (Jones) المعدل (1995) وذلك بهدف قياس وتقدير إدارة الأرباح المتمثلة في قيمة المستحقات الاختيارية في الشركات موضوع الدراسة، حيث يهدف هذا النموذج إلى التصدي للتأثيرات الناتجة عن التلاعب في المبيعات من طرف الإدارة والتي تؤدي إلى تقديرات منحازة عند قياس المستحقات غير الاختيارية والتي بدورها تؤثر على قيمة المستحقات الاختيارية، حيث يأخذ هذا النموذج بعين الاعتبار التغير الحاصل في المبيعات النقدية كعنصر غير معرض للتلاعب بدلاً من التغيرات الحاصلة في رقم الأعمال.

ويمكن صياغة نموذج (Jones) المعدل كما يلي:

$$NDACit / Ait-1 = a0 + \alpha1 (1 / Ait-1) + \alpha2 [(\Delta REVit - \Delta RECijt) / Ait-1] + \alpha3 (PPEit / Ait-1)$$

حيث أن:

NDACit	المستحقات غير الاختيارية للشركة (i) خلال الفترة t
$\Delta REVit$	التغير في إيرادات الشركة (i) بين الفترة t و (t-1)
$\Delta RECit$	التغير في رصيد حساب العملاء (المدينون) للشركة (i) بين الفترة t و (t-1).
PPEit	إجمالي الأصول الثابتة (العقارات والممتلكات والآلات) للشركة (i) خلال الفترة t
$\alpha1, \alpha2, \alpha3$	معالم النموذج الخاصة بالشركة يتم تقديرها لمجموعة شركات العينة، وذلك لكل سنة من سنوات الدراسة.

وسيتم قياس قواعد الحوكمة في هذه الدراسة من خلال (حجم عدد أعضاء مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، ازدواجية منصب المدير التنفيذي حقوق الملكية الداخلية، عدد اجتماعات مجلس الإدارة) باستخدام تحليل المحتوى للنظام الأساسي للشركات موضع الدراسة.

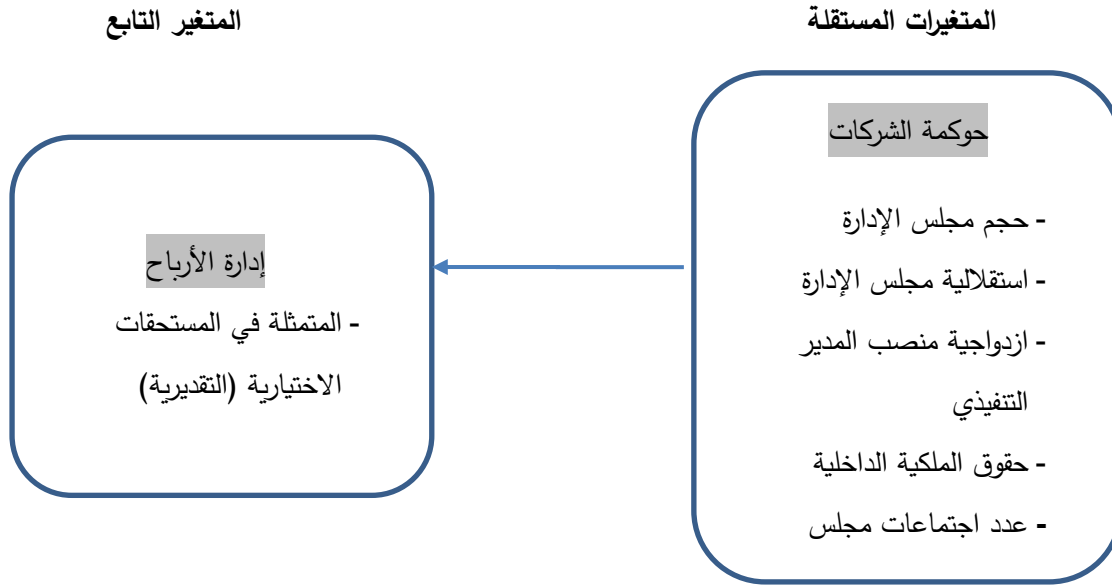
2. المتغيرات المستقلة: (قواعد الحوكمة)

وسيتم قياس قواعد الحوكمة من خلال الأدوات التالية:

- حجم مجلس الإدارة: سيتم قياسه من خلال عدد أعضاء مجلس الإدارة.
- استقلالية مجلس الإدارة: سيتم قياسه من خلال نسبة المدراء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة.
- ازدواجية منصب المدير التنفيذي، وسيتم قياسه من خلال إعطاء متغير وهمي (0) للشركات التي لا يوجد بها ازدواجية، ورقم (1) للشركات التي يوجد بها ازدواجية في المنصبين.
- حقوق الملكية الداخلية: سيتم قياسه من خلال نسبة عدد الأسهم المملوكة للمدراء التنفيذيين من إجمالي رأسمال الشركة.
- عدد اجتماعات مجلس الإدارة: سيتم قياسه من خلال عدد اجتماعات مجلس الإدارة.

وذلك بالاستناد إلى البيانات المنشورة في التقارير الإدارية والمالية للشركات موضوع الدراسة.

نموذج الدراسة:



مصطلحات الدراسة:

1. الحوكمة:

مجموعة من القواعد والممارسات والضوابط الرقابية التي تهدف إلى ضمان قيام الإدارة باستخدام أصول الشركة المادية والمعنوية بأمانة لمصلحة المساهمين، أو تمكين المساهمين وغيرهم من ذوي المصالح بالشركة من ممارسة حقوقهم وحماية مصالحهم" (يوسف، 2007: 7)

قامت مؤسسة التمويل الدولية IFC بتعريف الحوكمة بأنها "هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها. (Alamgir, 2007) وعرفها البنك الدولي (1992) الحكم الراشد مرادف التسيير الاقتصادي الفعال والأمثل.

الذي يسعى للإجابة عن مختلف الانتقادات الخاطئة، والموجهة للدول والمؤسسات التي تشكك في إصلاحات الهيكلية المسيرة بطريقة علوية، أي من الأعلى نحو الأسفل والتي أدت إلى فراغ مؤسساتي بدل تعبئة قدرات وطاقات المجتمع التي يزخر بها (عزى، 2008: 6).

2. إدارة الأرباح:

تعرف بأنها "تدخل متعمد في عملية إعداد التقارير المالية الخارجية بنية تحقيق بعض المكاسب الخاصة وهو سلوك تقوم به الإدارة" (Dennis, 2007). كما تعرف بأنها "التحريف المتعمد للأرباح، الأمر الذي يفضي بدوره إلى أرقام محاسبية تختلف بشكل أساسي عما يمكن أن تكون عليه في غياب التلاعب، وذلك عندما يتخذ المديرون قرارات لا تخضع لأسباب استراتيجية بل لمجرد التعديل على الأرباح". (Bedard, 1991; Alareeni and) (Branson, 2019; Alareeni, 2014, Alareeni, 2013)

الاطار النظري والدراسات السابقة

نشأة حوكمة الشركات:

بدأ الحديث عن الحوكمة بوضوح مع بداية عام (1999)، بعد تراكم نتائج دراسات حول إخفاق شركات ومؤسسات كبرى، وكان الاتجاه العام هو إرجاع هذا الإخفاق إلى عدم ترشيد الجوانب التنظيمية والإدارية، ويمكن تلخيص مراحل وتطور أبعاد الحوكمة فيما يلي: (منصور وعلي، 2014: 138)

- حقبة الركود (ما بعد عام 1932)، بدأ الاقرار بعمق الفجوة بين الإدارة والمالكين، واختلاف المصالح.
- حقبة ظهور نظرية الوكالة وضبط العلاقة (1976-1995)، حيث تم ظهور الأدبيات بشأن ضبط وتنظيم العلاقة بين المساهمين والإدارة من خلال نظرية الوكالة وضرورة تحديد الصلاحيات والواجبات لكل من الإدارة والمساهمين بما يقلل احتمالات التعارض وأسباب الصراع بينهما.
- حقبة بداية ظهور مصطلح الحوكمة (1996-2000) كنتيجة لزيادة الأبحاث التي تشير إلى مسببات افلاس الشركات أو عدم الوصول إلى أهدافها، أو سوء السياسات والممارسات الإدارية بها، وإهدار أو سوء استخدام الامكانيات والموارد، مما دفع منظمة التجارة العالمية للاهتمام بصياغة بعض المبادئ العامة للحوكمة التي يفترض أن تراعيها الشركات بالدول النامية، ثم تبعتها إصدار المنظمة العالمية للتعاون الاقتصادي والتنمية لمجموعة من المبادئ العامة للحوكمة.
- حقبة التأكد من ضرورة الحوكمة (2001-2004) مع التأكيد على توثيقها حيث كان التركيز واضحاً على حالات الفشل والفساد الأخلاقي والقيمي في العديد من الممارسات المالية والاستثمارية في كثير من القطاعات.

يرى الباحث أن الحوكمة مرت بعدة مراحل وتطورات، حيث ظهرت الكثير من الشواهد التي تؤكد على ضرورة وجود نظام الحوكمة، كما أخذ نظام الحوكمة في التطور ليواكب التطورات العصرية، واتساع نطاق الشركات مما أفضى لاحتمية تطبيق الحوكمة لتجنب الوقوع في الأزمات الاقتصادية ومشاكل الفساد المالي والإداري والتدهور في النشاط الاقتصادي.

مفهوم حوكمة الشركات:

تعرف حوكمة الشركات بأنها:

أداة تمكن إدارة الشركة من تحقيق أهدافها على المدى البعيد بطريقة تحمي حقوق ذوي المصالح، مفهوم حوكمة الشركات هو تعبير واسع يتضمن الأنظمة والقواعد الخاصة بالرقابة على أداء الشركة وتنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وأصحاب المصالح الأخرى. (قويدر، 2015: 15). كما عرفت الحوكمة "بأنها مجموعة من القواعد والممارسات والضوابط الرقابية التي تهدف إلى ضمان قيام الإدارة باستخدام أصول الشركة المادية والمعنوية بأمانة لمصلحة المساهمين، أو تمكين المساهمين وغيرهم من ذوي المصالح بالشركة من ممارسة حقوقهم وحماية مصالحهم" (يوسف، 2007: 7). وعرفها البنك الدولي عام (1992) بأنها الحكم الراشد بما يرادف التسيير الاقتصادي الفعال والأمثل الذي يسعى للإجابة عن مختلف الانتقادات الخاطئة، والموجهة للدول والمؤسسات التي تشكك في إصلاحات الهيكلية المسيرة بطريقة علوية، أي من الأعلى نحو الأسفل والتي أدت إلى فراغ

مؤسساتي بدل تعبئة قدرات وطاقت المجتمع التي يزخر بها (عزي، 2008: 7). يمكن أيضاً تعريفها بأنها "القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية، والمساهمين وأصحاب المصالح الأخرى التي تربطهم علاقة بالشركة مثل البنوك، والموردين. (Haidar, 2009: 4). من المنظور المحاسبي يشير المفهوم المحاسبي للحوكمة إلى توفر قواعد لحماية أموال المستثمرين للوصول الى الأرباح المتوقعة، وضمان عدم استخدام هذه الأموال في مجالات أخرى أو استثمارات ذات خطورة مرتفعة وعدم استغلالها من قبل الإدارة لتحقيق منافع شخصية، ويتم ذلك من خلال مجموعة الإجراءات والضوابط والمعايير المحاسبية، وتركز هذه النظرية على تحقيق الشفافية وتوسيع نطاق الإفصاح عن البيانات المحاسبية والقوائم المالية ومزايا المديرين وتطبيق المعايير المحاسبية المتعارف عليها دولياً. (هوارى وحديدي، 2012: 5-6).

خصائص الحوكمة:

حوكمة الشركات تتميز بعدة خصائص، ومن بين خصائصها نذكر منها: (حمودي، 2015: 43-44)، (الكايد، 2003: 115)

أولاً- الإفصاح والشفافية:

وهي دعامة هامة لضمان النزاهة والعدالة في عمل إدارة الشركات وإدارة موظفيها واتخاذ القرارات الصائبة، حيث تضمن خاصية الإفصاح والشفافية تحويل معلومات صحيحة وواضحة عن أداء الشركات عن طريق توفير نظام فعال للتقارير يتسم بالشفافية للإدارة والمساهمين فحسب، بل لكل الجهات ذات الصلة، وكذلك التركيز على حرية تدفق المعلومات، بحيث تكون في متناول جميع المعنيين بها.

ثانياً- المساءلة:

هي قاعدة تقضي بمحاسبة المسؤولين أو متخذي القرارات والذين يقومون بتنفيذ الأعمال في الشركة المناطة بهم، فهم الأطراف الخاضعة للمساءلة المحاسبية عند تطبيق الحوكمة أمام أصحاب المصالح، وكذلك تركز على مسؤوليات القيادات ومتخذي القرارات أمام المستفيدين والمجتمع وكل من يهمه الأمر.

ثالثاً- المسؤولية:

تكون المسؤولية الأساسية للحوكمة الجيدة متروكة للمديرين والمدققين وتزويد المساهمين بضمان موضوعي ومستقل بالاعتماد على التقارير المالية والمعلومات الأخرى المقدمة من الشركة، إن هذا الدور الحيوي يبرر الموقع الخاص للمدققين تحت قانون الشركات.

رابعاً- تحقيق العدالة والإنصاف:

وهي الاحترام والاعتراف بحقوق كل الأطراف ذات المصالح ومن بين هذه الأطراف مصالح أقلية المساهمين، وكذلك تركز على توفير الفرص للجميع لتحسين أوضاعهم أو الحفاظ عليها.

خامساً- المشاركة:

ترتكز على أن المشاركة في اتخاذ القرار حق للجميع ولا يجوز لشخص أو فئة التفرد به.

أهمية ومزايا الحوكمة:

إن للحوكمة الكثير من المزايا التي تدعمها بالشكل الذي تسعى معظم المنشآت بل والدول إلى تطبيقها ووضع التشريعات المختلفة اللازمة لها والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية: (الأسرج، 2012: 12)

- تحسين القدرة التنافسية للمنشآت وزيادة قيمتها.
- فرض الرقابة الفعالة على أداء المنشآت وتدعيم المساءلة المحاسبية بها.
- ضمان مراجعة الأداء التشغيلي والمالي والنقدي للمنشآت.
- تحسين أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة فيها.
- تعميق ثقافة الالتزام بالقوانين والمبادئ والمعايير المتفق عليها.
- تعظيم أرباح الشركة.
- زيادة ثقة المستثمرين في أسواق المال لتدعيم المواطنة الاستثمارية.
- الحصول على التمويل المناسب والتنبؤ بالمخاطر المتوقعة.
- تحقيق العدالة والشفافية ومحاربة الفساد.
- مراعاة مصالح الأطراف المختلفة وتفعيل التواصل معهم.

أهداف الحوكمة

يساعد الأسلوب الجيد لحوكمة الشركات على دعم الأداء الاقتصادي، والقدرة التنافسية وجلب الاستثمارات للشركات والاقتصاد بشكل عام، وتحقق حوكمة الشركات الجيدة العديد من الأهداف، ومن أهمها: (كأنه، 2014: 7)

- أ- محاربة الفساد بكل صوره سواء كان فساداً مالياً أم محاسبياً أم سياسياً.
- ب- جذب الاستثمارات سواء الأجنبية أو المحلية والحد من هروب رؤوس الأموال.
- ج- تحقيق الاستقرار والمصداقية للقطاعات المالية على المستوى المحلي والدولي.
- د- دعم عنصر الشفافية في جميع معاملات وعمليات الشركات وإجراءات المحاسبة والتدقيق المالية بالصورة الذي تمكن من ضبط عناصر الانحراف في أي مرحلة.
- هـ- تحسين وتطوير إدارة الشركات ومساعدة الإدارة العليا على بناء إستراتيجية سليمة بحيث تضمن اتخاذ قرارات الدمج أو الاستحواذ بناءً على معايير سليمة بما يؤدي على تحسين كفاءة الأداء.
- و- تحقيق إمكانية المنافسة في الأجل الطويل وهذا يؤدي إلى خلق حوافز للتطوير وتبني تكنولوجيا حديثة لزيادة درجة جودة المنتجات وتخفيض التكاليف الإنتاجية وزيادة القابلية التسويقية للسلع والخدمات التي تتعامل فيها الشركة حتى تتمكن من الصمود أمام المنافسة القوية للمنتجات الأجنبية.
- ز- تعزيز الثقة في الاقتصاد القومي وترسيخ دور سوق المال ورفع قدرته على تنمية المدخرات وزيادة معدلات الاستثمار من ناحية وتشجيع نمو القطاع الخاص ودعم القدرة التنافسية من ناحية أخرى.
- ح- ضمان وجود هياكل إدارية يمكن معها محاسبة إدارة الشركة أمام مساهمها مع ضمان وجود المراجعة المستقلة على المديرين والمحاسبين وصولاً إلى قوائم مالية ختامية على أساس مبادئ محاسبية عالية الجودة.
- ط- ضمان مراجعة الأداء المالي وحسن استخدام أموال الشركة ومدى الالتزام بالقانون والإشراف على المسؤولية الاجتماعية للشركة في ضوء قواعد الحوكمة الرشيدة.
- ي- تعميق شفافية الالتزام بالمبادئ والمعايير المتفق عليها وخلق أنظمة للرقابة الذاتية ضمن إطار أخلاقي نابع من العمل والأخلاق السائدة في المجتمع، آداب.....ه ومبادئه.

وفي ضوء ما سبق، يرى الباحث أن الحوكمة تهدف إلى تحقيق الشفافية والعمل على تفعيل نظام الرقابة الداخلية لمراقبة الأداء، وتحسين الكفاءة للعاملين، مما يؤدي إلى تعظيم الربحية وتنمية الاستثمار وتوفير فرص عمل.

مبادئ الحوكمة:

من أجل بناء نظام سليم للحوكمة أو إصلاح نظام حوكمة قائم، عملت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بوضع منظومة متكاملة لنظام الحوكمة يشتمل على مبادئ حوكمة الشركات واعتبرت هذه المبادئ بمثابة مرجعيات للاستعانة والاسترشاد بها والتي يمكن تلخيصها فيما يلي: (Freeland, 2007: 23)

- ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات: يعمل على رفع شفافية وكفاءة الأسواق وأن يكون متوافقاً مع حكم القوانين وأن يحدد بوضوح واضحة توزيع المسؤوليات بين كافة الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية.
- حقوق المساهمين: ينبغي أن يكفل إطار معايير ممارسة الحوكمة في الشركات حماية حقوق المساهمين، ويجب أن يكون المساهمين على دراية كاملة بما يجري داخل الشركة وأن يكون لديهم قدرة كاملة على فهم واستيعاب كافة النواحي الخاصة بالقوائم المالية المتعلقة بعدم المساس بحقوقهم وعلى مصالحهم الخاصة.
- المعاملة المتساوية للمساهمين: بما في ذلك المساواة بين مساهمين الأقلية والمساهمين الأجانب، كما يجب أن يتم معاملة المساهمون المنتمون إلى فئة واحدة نفس المعاملة المتساوية.
- دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات: يجب أن تتضمن مبادئ حوكمة الشركات تحديد دور أصحاب المصالح من موردين ومقرضين وموظفين ومستهلكين وغيرهم، كما يحددها القانون واحترام الحقوق القانونية لأصحاب المصالح وإتاحة التعويضات عن أية خروج عن تلك الحقوق، وتحفيز التعاون بين الشركات وأصحاب المصالح الأخرى.
- الإفصاح والشفافية: بحيث ينبغي الإفصاح بكفاءة وفاعلية في الوقت المناسب عن جميع الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي وتطور الأداء وبيانات حقوق الملكية وكبار المساهمين وكذلك وجود مراجعة خارجية مستقلة بواسطة مراجع كفاء ومستقل.
- مسئولية مجلس الإدارة، يجب أن تتضمن مبادئ حوكمة الشركات مسئوليات مجلس الإدارة وبحيث تكون محددة وواضحة ومعلن عنها سواء من جانب الصلاحيات والمسئوليات والحقوق والواجبات والمزايا والبدلات والأجور والمكافآت، ومن أهم مسئوليات المجلس مراجعة وتوجيه إستراتيجية الشركة ووضع الموازنات السنوية والإنفاق الرأسمالي، وخطط النشاط ومراجعة الأداء وإدارة المخاطر وضمان سلامة التقارير المحاسبية والمالية للشركة.

الحوكمة في فلسطين:

لقد أدخلت منشآت القطاع الخاص في معظم الدول العربية المفاهيم الحديثة في حوكمة الشركات وذلك لإدراكها مدى أهميتها وضرورتها في عملية تطوير بنية الإدارة السائدة في المنشآت التجارية. ولعل لبنان والأردن ومصر يعدون خير مثال لذلك، وبالطبع يجب ألا ننسى ذكر دول الخليج في هذا السياق، إلا أنه لن يكون ذلك هو الحال في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة حيث كانت عملية التطوير في بنية الإدارة السائدة في المنشآت التجارية بطيء جداً بشكل يلفت الأنظار سواء كان ذلك خلال فترة الاحتلال أو حتى بعد إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية (عورتاني وموسى، 2003: 6) ولتلافي القصور في التنظيم القانوني لمبادئ حوكمة الشركات في التشريعات ذات

الصلة بالحوكمة بالسارية في فلسطين، مثل قانون الشركات الأردني رقم 12 لسنة 1964م، الساري المفعول في الضفة الغربية، وقانون الشركات رقم 22 لسنة 1929 الذي كان ساري المفعول في قطاع غزة قبل إصدار قانون رقم 7 لسنة 2012م، وقانون المصارف رقم 2 لسنة 2002م، فقد قامت اللجنة الوطنية للحوكمة الممثلة من 13 مؤسسة، من بينها: (هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، والسوق المالي، ومراقب الشركات، وسلطة النقد الفلسطينية، وجمعية البنوك، وجمعية رجال الأعمال، والمجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع العام، والاتحاد العام لشركات التأمين، ومدققي الحسابات والمحامون، وأكاديميون) في شباط من العام، 2009 بإصدار النسخة النهائية من مدونة قواعد حوكمة الشركات في فلسطين (تلاحمة، 2012: 13)، هذا وقد أصدرت شركة سوق فلسطين للأوراق المالية في أغسطس عام 2016م دليلاً لحوكمة الشركات لتشجيع الشركات المدرجة في بورصة فلسطين على اتباع الممارسات الفضلى لحوكمة الشركات.

حيث إن تطبيق الحوكمة مهماً جداً للدول النامية ذات الموارد المحدودة عن سواها، وذلك بسبب ارتباطها بالقدرة على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية الضرورية للتنمية، لذا فقد وجب العمل على تحسين جودة الحوكمة في فلسطين وهذا ليس شيئاً كمالياً بل ضرورياً جداً لتعزيز ثقة المستثمرين بالأسواق المحلية، وتعزيز السلامة المالية في فلسطين، وأيضاً هي ضرورة ملحة حيث فلسطين بحاجة إلى اجتذاب استثمارات خارجية. (الوزير، 2007: 14)

النماذج المستخدمة في اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح:

توجد ثلاث أنواع رئيسية من النماذج المستخدمة في اكتشاف إدارة الأرباح:

1. نماذج أثر الاستحقاق على مستوى الصناعة.
2. نماذج تحليل توزيعات الأرباح.
3. نماذج ركزت على احتساب الاستحقاق الإجمالي وتقريعه بين إجباري واختياري. (McNichols, 2002)

أولاً: نموذج أثر استحقاق الصناعة:

يفترض نموذج الصناعة، والمطور من قبل (Dechow and Sloan, 1991)، (Petroni, 1992)، (McNichols, 1998) تمتع جميع الشركات في نفس الصناعة بنفس مصادر التغير في أثر الاستحقاق الاجمالي لذات الصناعة، حيث يعتمد نموذج (Dechow and Sloan) على إجراء تحليل الانحدار لأثر الاستحقاق غير الاختياري كدالة في متوسط أثر الاستحقاق الاجمالي للصناعة، وتتمثل الميزة الأساسية لنموذج اثر استحقاق الصناعة في أنه يمكن بسهولة التمييز بين أثر الاستحقاق الاختياري وغير الاختياري، ويمكن الاعتماد على (GAAP) في تفهم الذي يجب أخذه في الاعتبار عند تحليل أثر الاستحقاق الاجمالي.

ثانياً: نماذج تحليل شكل توزيع الأرباح:

قدمت دراسة (Burgstahler and Dichev, 1997) طريقة أخرى لاكتشاف ممارسات إدارة الأرباح، وهي طريقة توزيع القطاع العرضي للأرباح (Cross-Sectional Distributional Method) حيث تستخدم تلك الطريقة بشكل واسع في اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح حول المؤشرات القياسية الأساسية للأرباح مثل الأرباح الصفرية، وأرباح السنة السابقة، وتوقعات المحللين الماليين، وتتمثل الميزة الأساسية لنموذج تحليل شكل توزيع الأرباح في أنها تمكن الباحث من التنبؤ بمعدل تكرار حدوث الأرباح المحتمل أن تكون ناتجة عن الأرباح الاختيارية.

يعتمد مدخل تحليل شكل توزيع الأرباح لاكتشاف إدارة الأرباح على فحص التوزيع التكراري للقطاع العرضي للأرباح بهدف التحقق مما إذا كانت أرباح الشركات تتوزع بشكل منظم على نقاط تقع مباشرة أعلى أو أسفل المؤشرات القياسية للأرباح، حيث يظهر الشك في ممارسة إدارة الأرباح في حالة اكتشاف معدل تكرار منخفض بشكل غير عادي للشركات التي تقع نقاطها أسفل المؤشر القياسي، ومعدل تكرار مرتفع بشكل غير عادي للشركات التي تقع نقاطها أعلى المؤشر القياسي، ولتحديد ما إذا كان معدل التكرار أعلى أو أقل بشكل غير عادي، يتم احتساب معدل التكرار المتوقع في ظل غياب ممارسات إدارة الأرباح، وذلك على خطوتين، أولاً: يتم تصنيف التكرار في نطاقات ذات مسافات متساوية من الأرباح تسمى صناديق، ثانياً: احتساب متوسط عدد الشركات التي توجد داخل الصندوق الذي يقع مباشرة أعلى وداخل الصندوق الذي يقع مباشرة أسفل الصندوق محل الاهتمام، ثم يتم مقارنة متوسط عدد الشركات المتوقع في ظل غياب ممارسات إدارة الأرباح مع العدد الفعلي للشركات التي تقع داخل ذلك الصندوق، فإذا كان عدد الشركات التي تقع داخل الصندوق محل الاهتمام يختلف بشكل جوهري عن العدد المتوقع للشركات، إذن يتوقع وجود ممارسات لإدارة الأرباح. (Burgstahler & Dichev, 1997)

ثالثاً: نماذج ركزت على احتساب الاستحقاق الإجمالي وتقسيمه إلى اختياري وإجباري:

1. نموذج (1985) Healy ويتمثل الاستحقاق الاختياري المقدر خلال فترة معينة طبقاً لهذا النموذج بأنه إجمالي الاستحقاق مقسوماً على إجمالي الأصول أول الفترة. وهذا يعني أن الاستحقاق غير الاختياري يتوقع أن يكون صفراً. بمعنى أن نموذج Healy يقسم الاستحقاق إلى اختياري وغير اختياري، وحجم الاستحقاق الاختياري يحدد درجة إدارة الأرباح. ويعد هذا النموذج من أبسط النماذج، إلا أنه لا يأخذ في الاعتبار طبيعة العمليات التي قد تتطلب مستوى معين من الاستحقاق، وتعتبر المعادلة التالية عن نموذج Healy.

$$EDACit = TACit / Ait-1$$

Where:

EDACit = Estimated discretionary accruals for firm i in year t. TACit = Total accruals for firm i at the beginning of year t.

Ait - 1 = Total assets for firm i at the beginning of year t. "i" refers to the firm or the industry depending on whether the analysis is time series or cross - sectional

2. نموذج (1986) DeAngelo، يختبر هذا النموذج إدارة الأرباح عن طريق حساب الاختلافات بين إجمالي الاستحقاق بين فترتين وقسمتها على إجمالي الأصول أول الفترة الأخيرة، ويفترض عدم جود إدارة أرباح في الفترة الحالية إذا كان الاختلاف بين إجمالي الاستحقاق في الفترة الحالية والفترة السابقة يساوي صفراً، ولكن يؤخذ على هذا النموذج أنه لا يأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية. وتعتبر المعادلة التالية عن نموذج DeAngelo

$$EDACit = TACit - TACit-1 / Ait-1$$

Where:

DACit = Estimated discretionary accruals for firm i in year t. TACit = Total accruals for firm i at the beginning of year t.

Ait – 1 Total assets for firm i at the beginning of year t. " i" refers to the firm or the industry depending on whether the analysis is time series or cross – sectional.

3. نموذج Jones, (1991) اقترح النموذج التحكم في أثر الظروف الاقتصادية للشركة على الاستحقاق غير الاختياري عن طريق تضمين افتراض أن الإيرادات غير اختيارية. وتعتبر المعادلة التالية عن نموذج Jones:

$$TACit / Ait-1 = \alpha_1 (1/Ait-1) \beta_{il} (REVit / Ait-1) + \beta_{i2} (PPE it/Ait- 1) + \epsilon\mu$$

Where:

TACit = Total Accruals for firm i in year t.

Ait –1= Total Assets for firm I at the beginning of year t.

REVit = change in revenue for firm if from year t– 1 to year t.

PPE it = Gross property, plant, and equipment for firm i in year t.

All variables are deflated by beginning total assets to adjust for heteroscedasticity.

4- نموذج Dechow, et al. (1995) وهو نسخة معدلة لنموذج Jones حيث تناول النموذج قضية التحكم في الإيرادات وعلاقته بإدارة الأرباح، ويفترض النموذج ضمنا أن كل التغيرات في المبيعات الآجلة خلال فترة الدراسة تنتج عن إدارة الأرباح، وتعتبر المعادلة التالية عن النموذج المعدل:

$$EDACit = TACit / Ait-1 - \{ a_{il} (1 / Ait-1) + b_{il} ((REVit - ARit)/Ait-1)+b_{i2} (PPEit/Ait-1) \}$$

Where:

EDACit = Estimated discretionary accruals for firm i in year t.

TACit = Total accruals for firm i at the beginning of year t.

Ait –1= Total Assets for firm i at the beginning of year t,

REVit =Change in revenue for firm i from year t–1 to year t.

ARit = Change in accounts receivable for firm i from year t– 1– to year t.

PPEit = Gross property, plant and equipment for firm i in year t.

حيث سيتم قياس إدارة الأرباح من خلال النموذج الأخير وهو نموذج جونز المعدل حسب المعادلة السابقة.

الدراسات السابقة:

1. دراسة (Alareeni: 2018) هل حوكمة الشركات تؤثر على إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في بورصة البحرين.

هدفت الدراسة إلى قياس مدى ممارسة الشركات في بورصة البحرين لإدارة الأرباح، وأثر حوكمة الشركات على إدارة الأرباح، حيث تم قياس إدارة الأرباح من خلال المستحقات الاختيارية (التقديرية) من خلال نموذج جونز المعدل (1995) على 20 شركة (صناعية وخدمة) مدرجة في بورصة البحرين، حيث تم استبعاد الشركات ذات الطابع المالي وذلك لطبيعة حساباتها المختلفة عن حسابات الشركات الأخرى، وتم قياس الحوكمة من خلال (حقوق الملكية الداخلية، حجم مجلس الإدارة، ازدواجية منصب المدير التنفيذي، استقلالية مجلس الإدارة) وتوصلت الدراسة إلى نتائج كان أهمها وجود علاقة عكسية بين حجم مجلس الإدارة والمستحقات الاختيارية، أيضاً وجود علاقة طردية بين استقلالية مجلس الإدارة وحقوق الملكية الداخلية والمستحقات الاختيارية، كما أظهرت أيضاً أنه لا يوجد علاقة بين ازدواجية منصب المدير التنفيذي والمستحقات الاختيارية. كما أوصت الدراسة بإصدار تعديلات جديدة لتقييد ممارسات الأسواق في بورصة البحرين.

2. دراسة (ريشي: 2017) بعنوان: "دور حوكمة الشركات في الحد من سلوك إدارة الأرباح -دراسة تطبيقية لعينة من الشركات الفرنسية المدرجة ضمن مؤشر (CAC40)"

هدفت الدراسة إلى فحص دور آليات حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح لعينة من الشركات الفرنسية المدرجة بالبورصة ضمن مؤشر (CAC40) والتي تتمثل في (19) شركة خلال الفترة (2013-2015) باستخدام نموذج الانحدار المتعدد. ولقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية سالبة بين كل من حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، استقلالية لجنة التدقيق وعدد اجتماعاتها وحجم المستحقات الاختيارية، ووجود علاقة معنوية موجبة بين ازدواجية منصب المدير التنفيذي وحجم المستحقات الاختيارية، وكذلك عدم وجود علاقة معنوية بين متغيرات الدراسة الأخرى ألا وهي (عدد اجتماعات مجلس الإدارة، نسبة حضور أعضاء مجلس الإدارة للاجتماعات، حجم لجنة التدقيق، استقلالية لجنة التدقيق، عدد اجتماعات لجنة التدقيق) وحجم المستحقات الاختيارية. كما أوصت الدراسة بضرورة البحث في حوكمة الشركات والمستحقات الاختيارية ضمن مؤشرات أخرى ومعايير مختلفة.

3. دراسة (Ramachandran, et.al.: 2014) بعنوان: "هل حوكمة الشركات تؤثر على إدارة الأرباح (دليل من سنغافورة)"

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وإدارة الأرباح من خلال المستحقات الاختيارية في الشركات المدرجة في بورصة سنغافورة باعتبارها دولة متقدمة من بين دول جنوب شرق آسيا وذلك باستخدام بيانات من 326 شركة لعامي 2010 و 2011، وتم قياس المستحقات الاختيارية باستخدام نموذج جونز المعدل (1995)، وتم قياس الحوكمة من خلال (حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، ازدواجية منصب المدير التنفيذي، استقلالية لجنة المكافآت، استقلالية لجنة التعيينات).

وتوصلت الدراسة إلى نتائج كان أهمها، إن فرص تسجيل المستحقات الاختيارية في الشركات المدرجة ببورصة سنغافورة مرتفعة إذا كان حجم مجلس الإدارة كبير، أيضاً تم استنتاج أن تعيين مديرين أكثر استقلالية في مجالس الإدارة يؤدي إلى إدارة أفضل مما يقلل من فرص تسجيل مستحقات اختيارية، أيضاً توصلت الدراسة إلى نتيجة

مفادها أنه إذا كانت لجنة التعيينات قادرة على التأثير على لجنة المكافآت بشكل مباشر أو غير مباشر فإن الدافع لتسجيل مستحقات اختيارية يكون أعلى مما يؤدي إلى زيادة إدارة الأرباح. كما أوصى الباحثون بتطبيق هذه الدراسة على بلدان أخرى في جنوب شرق آسيا، مما يفتح مجالاً للباحثين في المستقبل لدراسة مدى جودة المعلومات في الإفصاحات المقدمة.

4. دراسة (الفضل وحمد: 2014) بعنوان: "حوكمة الشركات ودورها في الحد من إدارة الأرباح -دراسة اختبارية لحالة العراق"

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار دور عدد من الآليات الداخلية لحوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح ومدى تأثير ذلك الدور بكل من نسبة الملكية الإدارية ونسبة السعر/ القيمة الدفترية للسهم، وذلك على الشركات المساهمة المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددها (91) شركة، ولتحقيق أهداف الدراسة وضع الباحث فرضيات دراسة في مجموعتين تختص المجموعة الأولى بآليات الحوكمة والمتمثلة بمجلس الإدارة ولجنة التدقيق والمراجعة الداخلية، بينما تتعلق الثانية بفحص أثر نسبة الملكية الإدارية ونسبة السعر/ القيمة الدفترية للسهم.

ولقد توصلت الدراسة إلى وجود دور رقابي هام لمجلس الإدارة في ضبط ممارسات إدارة الأرباح، إذ كلما زادت كفاءة مجلس الإدارة من حيث صغر حجمه وزيادة عدد الأعضاء الخارجيين فيه كلما قلت ممارسات إدارة الأرباح والعكس صحيح، وكذلك عدم وجود دور رقابي هام للجنة التدقيق في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وأخيراً كلما زادت جودة قسم المراجعة الداخلية في الشركة كلما زادت ممارسات إدارة الأرباح، مما يعني قيام مجلس الإدارة بتوظيف قسم المراجعة الداخلية في الشركات باتجاه ممارسات إدارة الأرباح. كما أوصت الدراسة بالعمل على الاستمرار في الدور الرقابي الذي يمارسه مجلس الإدارة في ضبط ممارسات إدارة الأرباح وذلك بالإضافة لعمل لجنة التدقيق.

5. دراسة (Gonzalez and Garcia: 2012) بعنوان: "هل حوكمة الشركات تؤثر على إدارة الأرباح في أسواق أمريكا اللاتينية"

هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة بين الآليات الداخلية لحوكمة الشركات وإدارة الأرباح من خلال قياس المستحقات الاختيارية، تم استخدام عينة من قائمة شركات أمريكا اللاتينية الغير مالية، وذلك خلال الفترة ما بين عام 2006 حتى عام 2009 وبالتحديد في أسواق (الأرجنتين، البرازيل، تشيلي، المكسيك)، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم قياس إدارة الأرباح من خلال نموذج جونز المعدل (1995)، وتم قياس الحوكمة من خلال الآليات الداخلية للحوكمة. وتوصلت الدراسة إلى أن بيئة تركيز الملكية المرتفعة الموجودة في شركات أمريكا اللاتينية تؤثر سلباً على جودة وشفافية المعلومات المالية التي يتم إصدارها للسوق، مما يشير إلى أن تركيز الملكية قد يكون آلية مقيدة للممارسات التلاعبية فقط عندما تكون ملكية المساهمين الرئيسيين معتدلة ومعقولة، وأيضاً بالمثل بالنسبة لحقوق الملكية الداخلية بإمكانها تقييد ممارسات الاستحقاقات التقديرية فقط عندما لا تكون نسبة الأسهم المملوكة من قبل المدراء التنفيذيين مرتفعة للغاية وأيضاً كلما زادت اجتماعات مجلس الإدارة كلما أدى ذلك إلى تقليل الممارسات التلاعبية المتمثلة بالمستحقات الاختيارية. كما أوصت الدراسة بضرورة تفعيل دور أسواق المال في أمريكا اللاتينية ووضع معايير وقيود للملكية العائلية بسبب تأثيرها بشكل واضح على شفافية المعلومات وإدارة الأرباح.

6. دراسة (المصطفى: 2012) بعنوان: "أثر حوكمة الشركات على ممارسة إدارة الأرباح -دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى ممارسة ظاهرة إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، ومعرفة تأثير حوكمة الشركات على إدارة الأرباح في هذه الشركات، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام نسبة ميلر لمعرفة مدى ممارسة إدارة الأرباح وتحليل الانحدار المتعدد لاختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية، وقد شملت عينة الدراسة على (62) شركة صناعية توفرت عنها جميع البيانات المطلوبة. ولقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات التي تم اختبارها في عينة الدراسة قد مارست إدارة الأرباح بشكل متفاوت خلال فترة الدراسة (2010) وقد أشارت نتائج الانحدار المتعدد إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة وإدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، وكذلك وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين حجم المنشأة وإدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان. كما أوصت الدراسة بضرورة توعية كافة الأطراف المعنية بأهمية موضوع ممارسة إدارة الأرباح والآثار السلبية التي تحملها في طياتها هذه الممارسات في حال تم استغلالها للمصالح الشخصية، كما أوصت الدراسة بإجراء المزيد من الأبحاث في مجال إدارة الأرباح.

7. دراسة (Mitani: 2010) بعنوان: "أدلة إضافية عن إدارة الأرباح وحوكمة الشركات"

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين إدارة الأرباح والآليات الداخلية والخارجية للحوكمة، حيث أجريت باستخدام بيانات 799 شركة يابانية للفترة من 1999-2004، وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين تركيز الملكية وإدارة الأرباح وهي علاقة غير خطية، إذ تكون العلاقة بين المتغيرين طردية إلى حد نسبة معينة لا تتجاوز بنسبة الملكية 8% ثم تبدأ هذه العلاقة بالتغير نحو الارتباط السلبى عند ارتفاع نسبة تركيز الملكية، وكذلك وجود علاقة عكسية قوية بين نسبة الاستثمار الوطني وإدارة الأرباح، أما العلاقة بين نسبة الاستثمار الأجنبي في هيكل الملكية وإدارة الأرباح فهي علاقة إيجابية قوية. كما أوصت الدراسة بزيادة نسبة الاستثمار الوطني كونها تؤثر بشكل إيجابي على إدارة الأرباح.

8. دراسة (أبو عجيلة وحمدان: 2009) بعنوان: "أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح (دليل من الأردن)"

هدفت الدراسة إلى اكتشاف مدى ممارسة الشركات الصناعية الأردنية المدرجة ببورصة عمان لإدارة الأرباح، وأيضاً قياس مدى تطبيق تلك الشركات لقواعد الحوكمة المؤسسية، ومن ثم تكوين علاقة بين المتغيرين (إدارة الأرباح والحوكمة المؤسسية). حيث تم قياس إدارة الأرباح من خلال نموذج جونز المعدل (1995)، وتم قياس الحوكمة من خلال قواعد الحوكمة المؤسسية المتمثلة في (استقلالية لجنة التدقيق، استقلالية مجلس الإدارة). وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن الشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان مارست إدارة الأرباح خلال سنوات الدراسة من 2001-2006، وتوصلت أيضاً لوجود علاقة عكسية بين عناصر الحوكمة المؤسسية المتمثلة في (استقلالية لجنة التدقيق، واستقلالية مجلس الإدارة) وبين إدارة الأرباح. كما أوصى الباحثان بضرورة العمل على دعم كافة الجوانب المتعلقة بالحوكمة المؤسسية في الشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان من خلال تفعيل عناصر الحوكمة المؤسسية من خلال منح الاستقلالية للجنة التدقيق ومجلس الإدارة التي من شأنها أن تساعد على القيام بالأعمال الموكلة إليهم دون قيود.

9. دراسة (Shah, Butt & Hasan, 2009) بعنوان: "حوكمة الشركات وإدارة الأرباح - أدلة ميدانية من الشركات الباكستانية"

هدفت الدراسة الى اختبار العلاقة بين جودة حوكمة الشركات وإدارة الأرباح وذلك على عينة مكونة من (53) شركة باكستانية ومن خلال فرضية مفادها: لا تؤثر حوكمة الشركات على إدارة الأرباح، وتم قياس جودة حوكمة الشركات من خلال ثلاثة أبعاد مجتمعة هي هيكل مجلس الإدارة وهيكل الملكية واستقلالية لجنة التدقيق، أما هيكل مجلس الإدارة فقد تم التعبير عنه بمعياريين هما حجم مجلس الإدارة، ونسبة الأعضاء الخارجيين إلى مجموع أعضاء مجلس الإدارة، أما بعد هيكل الملكية فقد عبر عنه الباحثان في هذه الدراسة بمقياسين هما نسبة مجموع ما يملكه أكبر عشرين مساهم من أسهم الشركة إلى مجموع أسهم الشركة ونسبة الملكية الإدارية، أما استقلالية لجنة التدقيق فقد مثلت في نموذج الاختبار بنسبة عدد أعضاء المستقلين في لجنة التدقيق إلى إجمالي عدد أعضاء لجنة التدقيق. ولقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط طردية بين جودة حوكمة الشركات وإدارة الأرباح إذ بلغ معامل الارتباط (31%) وترجع هذه النتيجة الموجبة بين المتغيرين إلى ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة الموجبة في الشركات الباكستانية ويخلصون إلى استنتاج مفاده ضعف فاعلية آليات حوكمة الشركات في شركات هذا البلد في ضبط ومراقبة إدارة الأرباح التي تعد من الصفات المميزة للشركات الباكستانية. كما أوصت الدراسة بالعمل على التطبيق الرشيد والفعال لآليات حوكمة الشركات لما له بالغ الأثر في التقليل من إدارة الأرباح، كما أوصت بضرورة تفعيل دور سوق المالي في الحد من إدارة الأرباح.

10. دراسة (Shen & Hsiang, 2007) بعنوان: "إدارة الأرباح وحوكمة الشركات في الأسواق المالية بآسيا"

حيث سعت هذه الدراسة إلى فحص تأثير آليات حوكمة الشركات في ممارسات إدارة الأرباح على عينة مكونة من (495) شركة موزعة على تسعة دول وهي (هونغ كونغ، والهند، واندونيسيا، وكوريا، وماليزيا، والفلبين، وتايوان، وأخيرا تايلند). ولقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات التي تتمتع بآليات حوكمة جيدة تتخفف فيها ممارسات إدارة الأرباح، وأن الشركات الكبيرة الحجم تكون أكثر عرضة لظاهرة إدارة الأرباح رغم وجود آليات كفؤ، كما بينت النتائج بأن النمو العالي الذي تحققه الشركة لا يؤثر على فاعلية آليات الحوكمة في ضبط ممارسات إدارة الأرباح. كما أوصت الدراسة بضرورة العمل على تطبيق آليات الحوكمة بشكل فعال، وزيادة الرقابة على الشركات ذات الحجم الكبير من قبل سوق رأس المال.

11. دراسة (Osma & Noguera, 2005) بعنوان: "حوكمة الشركات وإدارة الأرباح في اسبانيا"

هدفت هذه الدراسة اختبار مدى تأثير ارتفاع مستوى آليات الحوكمة في الحد من ظاهرة إدارة الأرباح في الشركات الإسبانية حيث أجريت على عينة مكونة من (78) شركة غير مالية باستخدام بيانات للفترة (1999-2001) وقد جاءت هذه الدراسة للتحقق من الفرضيات: أن نسبة تمثيل الشركات الأخرى في مجلس الإدارة تتناسب عكسياً مع إدارة الأرباح، وأن وجود لجنة تدقيق مستقلة يتناسب عكسياً مع إدارة الأرباح، وأن نسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة تتناسب عكسياً مع إدارة الأرباح، وأن وجود تركيبة لجنة الترشيحات تؤثر في اختيار المدراء المستقلين وتساعد في الحد بين ممارسات إدارة الأرباح. وكانت نتائج الدراسة أيدت الدراسة الفرضية الأولى، ورفضت الفرضيتين الثانية والثالثة، وأظهرت النتائج أن نسبة الأعضاء الخارجيين في مجلس الإدارة لا يؤثر على ممارسات إدارة الأرباح كما أن وجود الأعضاء المستقلين ضمن لجنة التحقيق لا يحد من هذه الممارسات، أما وجود وتركيبة لجنة الترشيحات فقد كشفت النتائج عن علاقتها العكسية بإدارة الأرباح. كما أوصت الدراسة بضرورة تطبيق الدور الفعال

من قبل الأعضاء المستقلين في كل من مجلس الإدارة، و لجنة التحقيق لما له الأثر في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

1.10 ما يميز الدراسة

تعد هذه الدراسات من الدراسات القليلة التي تناولت أثر حوكمة الشركات على إدارة الأرباح في فلسطين من ناحية التطبيق لهذه الدراسة ومتغيرات وطرق قياس هذه الدراسة، حيث تم الاعتماد في هذه الدراسة على المعلومات والأرقام المنشورة في التقارير المالية السنوية لشركات الدراسة، مما يعطي مصداقية أكثر من الاستبيانات. أيضاً اشتملت الدراسة على متغيرات حوكمة أكثر من الدراسات السابقة حيث تمثلت هذا المتغيرات في (حجم مجلس الإدارة، ازدواجية منصب المدير التنفيذي، استقلالية مجلس الإدارة، حقوق الملكية الداخلية، عدد اجتماعات مجلس الإدارة)، وتم قياس إدارة الأرباح من خلال نموذج جونز المعدل من قبل (Dechow et al: 1995) وذلك من خلال قياس قيمة المستحقات الاختيارية لكل شركة حيث توافقت الدراسة مع بعض الدراسات من حيث استخدام نفس النموذج، بالإضافة لذلك أنه سوف يتم تطبيق هذه الدراسة على الشركات (الصناعية و الخدمية) المدرجة في بورصة فلسطين للعام (2018) حيث تعتبر سنة الدراسة حديثة وجاءت بعد تطور كبير في قواعد الحوكمة المؤسسية، وأيضاً جاءت بعد دراسات عديدة كشفت مواطن الضعف والقوة في هذه القواعد، بالإضافة لذلك إن تطبيق الدراسة في البيئة الفلسطينية يختلف اختلافاً كبيراً عن تطبيق هذا النوع من الدراسات في البلدان الأخرى ويرجع ذلك إلى طبيعة المناخ الاقتصادي والسياسي السائد في كل دولة.

وقد تم الاستفادة من الدراسات السابقة من حيث:

- ساعدت الدراسات السابقة الباحث في بناء الإطار النظري.
- ساعدت الدراسات السابقة الباحث في بناء أداة الدراسة وطريقة تطبيقها.
- استفاد الباحث من الدراسات السابقة في تحليل النتائج وتقديم التوصيات.

منهجية الدراسة

طرق جمع البيانات:

تم جمع البيانات من خلال المصادر التقارير المالية للشركات موضوع الدراسة للحصول على البيانات اللازمة لموضوع البحث وذلك لإثراء الجانب النظري من البحث لموضوع الدراسة والبيانات التي تم استخدامها في التحليل، وتم الحصول على بيانات الدراسة من خلال التقارير الإدارية والمالية السنوية المنشورة للشركات موضوع الدراسة المدرجة في بورصة فلسطين من خلال الموقع الإلكتروني الرسمي لبورصة فلسطين، وذلك للوصول إلى البيانات اللازمة لقياس أثر الحوكمة على إدارة الأرباح.

مجتمع وعينة الدراسة:

1. مجتمع الدراسة: جميع الشركات المدرجة أسهمها في سوق فلسطين للأوراق المالية والبالغ عددها (48) شركة، والموزعة على خمس قطاعات مختلفة، وهي (البنوك، التأمين، الاستثمار، الخدمات، والصناعة)
2. عينة الدراسة: الشركات الصناعية والخدمية المدرجة أسهمها في سوق فلسطين للأوراق المالية والتي تمتلك بيانات مالية منشورة في الفترة من 2010-2017، وتم استبعاد القطاعات المالية مثل (البنوك، شركات التأمين وشركات الخدمات المالية والاستثمارية) وذلك لما لديهم من حسابات وتركيبات خاصة

(Carcello and Nagy,2004)، وملكيات معقدة تختلف عن حسابات الشركات الصناعية والخدمية، وأيضاً هذه القطاعات غالباً ما يكون لها مستحقات مختلفة تختلف عن الشركات موضوع الدراسة (Turegun, 2016)، والموضحة بالجدول رقم 1 التالي:

جدول (1) عينة الدراسة

الرقم	اسم الشركة	رمز الشركة	القطاع
1	الشركة العربية لصناعة الدهانات	APC	الصناعة
2	دواجن فلسطين	AZIZA	الصناعة
3	بييرزيت للأدوية	BPC	الصناعة
4	مطاحن القمح الذهبي	GMC	الصناعة
5	سجاير القدس	JCC	الصناعة
6	القدس للمستحضرات الطبية	JPH	الصناعة
7	الوطنية لصناعة الكرتون	NCI	الصناعة
8	مصانع الزيوت النباتية	VOIC	الصناعة
9	المؤسسة العربية للفنادق	AHC	الخدمات
10	مركز نابلس الجراحي التخصصي	NSC	الخدمات
11	الاتصالات الفلسطينية	PALTEL	الخدمات
12	الشركة الفلسطينية للكهرباء	PEC	الخدمات
13	الفلسطينية للتوزيع والخدمات اللوجستية	WASSEL	الخدمات

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بورصة فلسطين للأوراق المالية

النماذج المستخدمة:

تم استخدام المنهج الكمي عن طريق استخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data)، والتي تمثل بيانات عن مجموعة شركات العينة خلال الفترة الزمنية من 2010 حتى 2017، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي EViews، وذلك بغرض التحليل الإحصائي وفحص العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، حيث تم قياس (المتغيرات المستقلة) حوكمة الشركات من خلال المتغيرات المذكورة بالجدول التالي:

جدول (2): طرق قياس المتغيرات المستقلة

الرقم	عناصر الحوكمة	طريقة القياس
1.	حجم مجلس الإدارة	من خلال عدد أعضاء مجلس الإدارة المنشورة في التقارير الإدارية والمالية
2.	ازدواجية منصب المدير التنفيذي	يأخذ مغير وهمي رقم (1) إذا كان يوجد ازدواجية في منصب عضو مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، ويأخذ متغير (0) إذا كان لا يوجد ازدواجية

3.	عدد اجتماعات مجلس الإدارة	من خلال عدد الاجتماعات الموثق في التقارير الإدارية والمالية في السنة.
4.	حقوق الملكية الداخلية (%)	مجموع ما يملكه المدراء التنفيذيين من الأسهم مقسوماً على مجموع عدد الأسهم.
5.	استقلالية مجلس الإدارة (%)	من خلال عدد المدراء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة مقسوماً على مجموع الأعضاء.

وسيتم قياس إدارة الأرباح وفق نموذج جونز المعدل من طرف Dechow & al في عام 1995، من خلال الخطوات التالية:

1. الخطوة الأولى: حساب المستحقات الكلية

وذلك بالاعتماد على منهج التدفقات النقدية في كل سنة من سنوات الدراسة من (2011-2017)، من خلال المعادلة التالية:

$$TAC (l, t) = NI (l, t) - CFO (l, t) \dots\dots\dots (1)$$

حيث:

TAC (l, t): المستحقات الكلية للشركة i للسنة t.

NI (l, t): صافي الدخل للشركة i للسنة t.

CFO (l, t): التدفق النقدي التشغيلي للشركة i للسنة t.

2. الخطوة الثانية: حساب المستحقات غير الاختيارية

حتى يتم حساب المستحقات غير الاختيارية نقوم بتقدير معالم نموذج جونز المعدل من خلال معادلة الانحدار لشركات العينة في جميع سنوات الدراسة من (2011-2017).

$$TAC_{i,t} / A_{i,t-1} = \alpha_0 + \alpha_1 (l / A_{i,t-1}) + \alpha_2 [(\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{i,t-1}] + \alpha_3 (PPE_{i,t} / A_{i,t-1}) + \epsilon_{i,t} \dots\dots\dots (2)$$

حيث:

TAC_{i,t} / A_{i,t-1}: المستحقات الكلية إلى إجمالي أصول الشركة i للسنة t.

A_{i,t-1}: مجموع الأصول للشركة i للسنة t-1.

ΔREV_{i,t}: التغير في إيرادات الشركة i بين السنتين t و t-1.

ΔREC_{i,t}: التغير في الحسابات تحت التحصيل (المدينون) للشركة i بين السنتين t و t-1 PPE_{i,t}: الحجم

الإجمالي للعقارات والتجهيزات والممتلكات (الأصول الثابتة) للشركة i للسنة t.

ε_{i,t}: الخطأ العشوائي.

فحصلنا على 91 معادلة انحدار متعدد لسنوات الدراسة من (2011-2017)، وبعد ذلك وباستخدام معالم نموذج الانحدار المقدر (a1,a2,a3)، نقوم بتقدير قيمة المستحقات غير الاختيارية لشركات العينة، من خلال المعادلة التالية:

$$NDAC_{i,t} / A_{i,t-1} = a_0 + \hat{a}_1 (I / A_{i,t-1}) + \hat{a}_2 [(\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{i,t-1}] + \hat{a}_3 (PPE_{i,t} / A_{i,t-1} \dots \dots \dots (3)$$

بحيث

NDAC_{i,t} / A_{i,t-1}: المستحقات الغير اختيارية إلى إجمالي الأصول للشركة i في السنة t.

3. الخطوة الثالثة: حساب المستحقات الاختيارية

وهي عبارة عن الفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية خلال فترة الدراسة من خلال المعادلة التالية:

$$DAC_{i,t} / A_{i,t-1} = TAC_{i,t} / A_{i,t-1} - NDAC_{i,t} / A_{i,t-1} \dots \dots \dots (4)$$

بحيث:

DAC_{i,t} / A_{i,t-1}: المستحقات الاختيارية إلى إجمالي الأصول للشركة i في السنة t.

اختبار الفرضيات وتحليل البيانات:

الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

جدول (3) : الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	إدارة الأرباح	حجم مجلس الإدارة	ازدواجية المدير التنفيذي	عدد الاجتماعات	حقوق الملكية الداخلية	استقلالية مجلس الإدارة
الوسط الحسابي	0.0785	9.398	0.612	6.031	0.034	0.877
الانحراف المعياري	0.0752	2.531	0.490	1.966	0.070	0.116
الوسيط	0.0581	9.000	1.000	6.000	0.00014	0.894
أقل قيمة	0.0012	5.000	0.000	1.000	0.000	0.545
أكبر قيمة	0.447	15.000	1.000	12.000	0.261	1.000

المصدر: اعداد الباحث بالاستناد الى نتائج التحليل الاحصائي

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

1. بالنسبة لإدارة الأرباح: يتضح من خلال الجدول (3) أن الشركات المعنية قامت بممارسة إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة من خلال استخدام المستحقات الاختيارية حيث بلغ متوسط الحسابي للمستحقات الاختيارية تساوي 7.85% من إجمالي الأصول في نهاية السنة السابقة والوسيط 5.81% والذي يدل على أن 50% من شركات العينة تتميز بحجم مستحقات اختيارية يقدر ب 5.81% فما اقل و 50% من الشركات تتميز بحجم مستحقات اختيارية بنسبة 5.81% فما أكثر وانحراف معياري 7.52% في حين

بلغت أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية 44.7%، أما ادني قيمة للمستحقات الاختيارية فقد بلغت 0.12%.

2. بالنسبة لحجم مجلس الإدارة: يتضح من خلال الجدول (3) أن المتوسط الحسابي لحجم مجلس الإدارة بلغ 9 أعضاء حيث أنه عدد مناسب كما أوصت نظرية الوكالة والأدبيات السابقة بأن لا يتجاوز عدد أعضاء مجلس الإدارة عن 8 و 9 عضو وذلك انطلاقاً من فكرة أن المجالس كبيرة الحجم غالباً ما تتصف بصعوبة الاتصال وانخفاض فعالية القرارات المنفذة من قبله (Jensen, 1993)، وأما الوسيط فكان أيضاً 9 أعضاء والذي يدل على أن 50% من الشركات العينة يتضمن مجالس إدارتها 9 أعضاء فما اقل و50% المتبقية تتضمن مجالس إدارتها 9 أعضاء فما فوق وقيمة الانحراف المعياري 2.531 في حين بلغت ادني قيمة لحجم مجلس الإدارة 5 أعضاء وأعلى قيمة 15 عضو.
3. بالنسبة لازدواجية منصب المدير التنفيذي: يتضح من خلال الجدول (3) أن متوسط ازدواجية المدير التنفيذي قد بلغت 61.2% والوسيط 100% والذي يشير إلى أن 50% من شركات العينة كانت نسبة ازدواجية منصب المدير التنفيذي بها 100% فما اقل و50% المتبقية كانت نسبة ازدواجية منصب المدير التنفيذي بها 100% فما أكثر وقد بلغ الانحراف المعياري 49.0% في حين بلغت ادني قيمة لازدواجية منصب المدير التنفيذي 0% وأعلى قيمة 100%.
4. بالنسبة لعدد الاجتماعات: يتضح من الجدول (3) أن متوسط عدد اجتماعات مجلس الإدارة السنوية بلغ 6 اجتماعات والوسيط أيضاً 6 اجتماعات وهو يشير إلى أن 50% من شركات العينة اجتمعت مجلس إدارتها 6 اجتماعات فما اقل وال 50% المتبقية اجتمع مجلس إدارتها 6 اجتماعات فما أكثر، والانحراف المعياري بقيمة 1.966، وبلغ ادني قيمة لعدد اجتماعات مجلس الإدارة 1 وأعلى قيمة 12.
5. حقوق الملكية الداخلية: يتضح من الجدول (3) أن متوسط حقوق الملكية الداخلية قد بلغت 3.4% والوسيط 0.014% والذي يشير إلى أن 50% من شركات العينة كانت نسبة حقوق الملكية الداخلية بها 0.014% فما اقل وال 50% المتبقية كانت نسبة حقوق الملكية الداخلية بها 0.014% فما أكثر وقد بلغ الانحراف المعياري 0.070 في حين بلغت ادني قيمة لحقوق الملكية الداخلية 0% وأعلى قيمة 26.1%.
6. بالنسبة لاستقلالية مجلس الإدارة: يتضح من الجدول (3) أن متوسط استقلالية مجلس الإدارة في عينة الدراسة قد بلغت 87.7% والوسيط 89.4% والذي يشير إلى أن 50% من شركات العينة يتميز مجلس إدارتها بنسبة استقلالية 89.4% فما اقل و50% المتبقية تتميز بنسبة استقلالية 89.4% فما أكثر وقد بلغ الانحراف المعياري 0.166 في حين بلغت ادني قيمة لاستقلالية مجلس الإدارة 54.5% وأعلى قيمة 100%.

جدول (4): جدول التكرار لمتغيرات الدراسة التي تأخذ قيمة صفر أو واحد

المتغير	الفئات	التكرار F	التكرار النسبي	التكرار النسبي المتجمع
ازدواجية منصب المدير التنفيذي	0	34	37.4	37.4
	1	57	62.6	100
	المجموع	91	100.0	

المصدر: اعداد الباحث بالاستناد الى نتائج التحليل الاحصائي

يوضح الجدول (4) التكرار للمتغير الذي ليس لديه نسب لأعلى وأدنى نسبة، وذلك لأنها متغيرات وهمية، حيث تأخذ تلك المتغيرات إما قيمة صفر أو قيمة واحد صحيح. ومن الملاحظ من الجدول السابق، أن عدد التكرارات لازدواجية منصب المدير التنفيذي كان 57 تكراراً من مجموع 91 مشاهدة.

مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة:

جدول (5): مصفوفة الارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة قبل فحص التوزيع الطبيعي للبيانات

متغيرات الدراسة	إدارة الأرباح	حجم مجلس الإدارة	الازدواجية	عدد الاجتماعات	حقوق الملكية الداخلية	الاستقلالية
إدارة الأرباح	1					
حجم مجلس الإدارة	-0.198*	1				
الازدواجية	-0.125//	**0.300	1			
عدد الاجتماعات	0.062//	-0.102//	0.088//	1		
حقوق الملكية الداخلية	-0.132//	-0.113//	**0.359	*0.244	1	
الاستقلالية	*0.216	0.166//	**0.490	-0.053//	-0.617**	1

**دالة عند 0.01 *دالة عند 0.05 //غير دالة عند 0.05

المصدر: اعداد الباحث بالاستناد الى نتائج التحليل الاحصائي

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

1. يوجد علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين حجم المستحقات الاختيارية وحجم مجلس الإدارة، أي أن حجم مجلس الإدارة له تأثير سلبي على سلوك إدارة الأرباح.
2. لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين حجم المستحقات الاختيارية وازدواجية منصب المدير التنفيذي، أي أن ازدواجية منصب المدير ليس لها أي تأثير على سلوك إدارة الأرباح.
3. لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين حجم المستحقات الاختيارية وعدد اجتماعات مجلس الإدارة أي أن عدد اجتماعات مجلس الإدارة ليس لها أي تأثير في سلوك إدارة الأرباح.
4. لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين حجم المستحقات الاختيارية وحقوق الملكية الداخلية أي أن حقوق الملكية الداخلية ليس لها أي تأثير على سلوك إدارة الأرباح.
5. يوجد علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين حجم المستحقات الاختيارية واستقلالية مجلس الإدارة، أي أن استقلالية مجلس الإدارة له تأثير ايجابي على سلوك إدارة الأرباح.

تحليل الانحدار المتعدد:

إن تطبيق الانحدار المتعدد يتم بتحقيق بعض الشروط كعدم وجود ازدواج أو تداخل خطي بين المتغيرات المستقلة، التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة والبواقي، وعدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي، وثبات تباين الخطأ العشوائي.

الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة

من خلال الجدول السابق (5) يتضح أن جميع معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة كانت اقل من 0.8 وعلية يمكن الحكم على عدم وجود تداخل خطي بين المتغيرات المستقلة ولتأكيد هذه النتيجة قمنا بحساب معامل (VIF) (معامل تضخم البيانات) كما يلي:

جدول (6): يوضح الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة

VIF	Tolerance	المتغيرات المستقلة
1.309	0.764	حجم مجلس الإدارة
1.676	0.597	الازدواجية
1.103	0.907	عدد الاجتماعات
1.748	0.572	حقوق الملكية الداخلية
2.107	0.475	الاستقلالية

المصدر: اعداد الباحث بالاستناد الى نتائج التحليل الاحصائي

من خلال الجدول السابق (6) يتضح أن جميع قيم VIF كانت اقل من 5 وعلية يمكن الحكم على عدم وجود مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة.

اعتدالية التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة:

يعتبر هذا الشرط ضروري في حالة العينات صغيرة الحجم (اصغر من 30 مشاهدة) حيث أن عينة الدراسة تتضمن 91 مشاهدة يمكن افتراض اقتراب البيانات من توزيعها الطبيعي وفقاً لنظرية الحد المركزية، وعلية يمكن القول أن شرط التوزيع الطبيعي للبيانات محقق، ولكن لحساسية البيانات تم استخدام اختبار (Kolmogorov smirnov) لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أو لا تتبع للتوزيع الطبيعي.

جدول (7): يوضح اختبار التوزيع الطبيعي

متغيرات الدراسة	قيمة الاختبار	مستوى الدلالة
إدارة الأرباح	0.219	0.000
حجم مجلس الإدارة	0.405	0.000
الازدواجية	0.341	0.000
عدد الاجتماعات	0.437	0.000
حقوق الملكية الداخلية	0.309	0.000
الاستقلالية	0.357	0.000

المصدر: اعداد الباحث بالاستناد الى نتائج التحليل الاحصائي

من خلال الجدول السابق (7) يتضح أن البيانات على طبيعتها لا تتبع التوزيع الطبيعي وتحتاج إلى تحويله رياضية لجعل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي حيث تم استخدام التحويلة التالية:

$$X - \text{mean}(x) = \text{المعدل}$$

حيث أن:

X: المتغير.

Mean x: المتوسط الحسابي للمتغير.

وبعد عملية التحويل تم استخدام اختبار التوزيع الطبيعي (Kolmogorov smirnov) وجدنا أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وذلك يتضح من الجدول التالي:

جدول (8): يوضح اختبار التوزيع الطبيعي

متغيرات الدراسة	قيمة الاختبار	مستوى الدلالة
إدارة الأرباح المعدل	0.119	0.198
حجم مجلس الإدارة المعدل	0.103	0.201
الازدواجية المعدل	0.099	0.217
عدد الاجتماعات المعدل	0.118	0.198
حقوق الملكية الداخلية المعدل	0.123	0.197
استقلالية مجلس الإدارة المعدل	0.187	0.180

المصدر: اعداد الباحث بالاستناد الى نتائج التحليل الاحصائي

من خلال الجدول السابق (8) يتضح أن البيانات أصبحت تتبع للتوزيع الطبيعي لان مستوى الدلالة أكبر من 5%.

الارتباط الذاتي بين البواقي:

ويستخدم هذا الاختبار للتحقق من مدى وجود أو عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي حيث تم استخدام

اختبار (Durbin Watson) الموضح في الجدول التالي:

جدول (9): يوضح اختبار وجود ارتباط ذاتي بين البواقي

-3.13E-05	Mean dependent var	0.535214	R-squared
0.215783	S.D. dependent var	0.510232	Adjusted R-squared
3.524123	Akaike info criterion	0.125354	S.E. of regression
2.635241	Schwarz criterion	0.978987	Sum squared resid
7.36325	Hannan-Quinn criter.	73.52397	Log likelihood
2.035274	Durbin-Watson stat	11.3628	F-statistic
		0.000352	Prob (F-statistic)

المصدر: اعداد الباحث بالاستناد الى نتائج التحليل الاحصائي

من خلال الجدول (9) يتضح أن قيمة دارين واتسون (DW) كانت محصورة بين القيمتين 1.5 و 2.5 وعلية يمكن اتخاذ قرار بعدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي.

ثبات تباين الخطأ العشوائي:

للتحقق من ثبات تباين الخطأ العشوائي تم استخدام اختبار (Gleiser) الموضح في الجدول التالي:

جدول (10): يوضح اختبار ثبات تباين الخطأ العشوائي

Heteroskedasticity Test: Glejser			
0.5214	Prob. F(5,92)	1.002310	F-statistic
0.4144	Prob. Chi-Square(5)	6.3215212	Obs*R-squared
0.1192	Prob. Chi-Square(5)	8.635241	Scaled explained SS

المصدر: اعداد الباحث بالاستناد الى نتائج التحليل الاحصائي

من خلال الجدول (10) يتضح أن مستوى دلالة اختبار Gleiser كانت تساوي (0.4144) وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وهذا يعني انه لا يوجد مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي.

مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة:

جدول (11): يوضح مصفوفة الارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة بعد خضوعها للتوزيع الطبيعي

متغيرات الدراسة	إدارة الأرباح المعدل	حجم مجلس الإدارة المعدل	الازدواجية المعدل	عدد الاجتماعات المعدل	حقوق الملكية الداخلية المعدل	الاستقلالية المعدل
إدارة الأرباح المعدل	1					
حجم مجلس الإدارة المعدل	-0.365**	1				
الازدواجية المعدل	-0.417**	0.473**	1			
عدد الاجتماعات المعدل	0.118//	-0.114//	0.108//	1		
حقوق الملكية الداخلية المعدل	-0.110//	-0.197//	0.454**	0.352*	1	
الاستقلالية المعدل	0.336*	0.107//	0.539**	-0.048//	-0.597**	1

**دالة عند 0.01 *دالة عند 0.05 //غير دالة عند 0.05

المصدر: اعداد الباحث بالاستناد الى نتائج التحليل الاحصائي

من خلال الجدول (11) يتضح انه:

1. يوجد علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين حجم المستحقات الاختيارية وحجم مجلس الإدارة، أي أنه كلما زاد عدد أعضاء مجلس الإدارة كلما انخفضت قيمة إدارة الأرباح المتمثلة في قيمة المستحقات الاختيارية، والعكس صحيح.
2. يوجد علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين حجم المستحقات الاختيارية وازدواجية منصب المدير التنفيذي أي أنه عندما يكون ازدواجية لمنصب المدير التنفيذي تنخفض قيمة إدارة الأرباح المتمثلة في قيمة المستحقات الاختيارية، والعكس صحيح.
3. لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين حجم المستحقات الاختيارية وعدد اجتماعات مجلس الإدارة أي أن عدد اجتماعات مجلس الإدارة ليس له أي تأثير في سلوك إدارة الأرباح.
4. لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين حجم المستحقات الاختيارية وحقوق الملكية الداخلية أي أن حقوق الملكية الداخلية ليس لها أي تأثير في سلوك إدارة الأرباح.
5. يوجد علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين حجم المستحقات الاختيارية واستقلالية مجلس الإدارة، أي أنه كلما زادت نسبة استقلالية مجلس الإدارة كلما زادت إدارة الأرباح المتمثلة في قيمة المستحقات الاختيارية، والعكس صحيح.

اختبار وتحليل الفرضيات:

نتائج نموذج الانحدار المتعدد:

بعد القيام بالاختبارات الإحصائية تبين أن أفضل طريقة لمعالجة البيانات هي طريقة البيانات الطويلة Panel DATA وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العامة GLS حيث تعتبر من أفضل الطرق لحساب معادلة خط الانحدار المتعدد حيث يعد العالم (Aitken) مؤسس هذه الطريقة أنها أكثر شمولية في عملية حساب معادلة خط الانحدار المتعدد لتقليل حجم الأخطاء (راشد، صفوان. 2006)، ومن خلال تطبيق هذه الطريقة تحصلنا على ما يلي:

جدول (12): يوضح نتائج نموذج الانحدار المتعدد الخاص بتأثير الحوكمة على إدارة الأرباح

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0984	1.802	0.352421	0.635142	C
0.0000	-26.561	0.00123	-0.03267	حجم مجلس الإدارة المعدل
0.0012	-2.237	0.03511	-0.078541	الازدواجية المعدل
0.4124	0.512	0.04185	0.021413	عدد الاجتماعات المعدل
0.8397	-0.353	0.374232	-0.13214	حقوق الملكية الداخلية المعدل
0.0000	2.996	0.032514	0.097413	الاستقلالية المعدل
-3.12E-07	Mean dependent var		0.575231	R-squared
0.125100	S.D. dependent var		0.531544	Adjusted R-squared
-1.023511	Akaike info criterion		0.103652	S.E. of regression
-1.112352	Schwarz criterion		0.814638	Sum squared resid

-1.527887	Hannan-Quinn criter.	100.30250	Log likelihood
2.053	Durbin-Watson stat	11.63852	F-statistic
		0.0000012	Prob (F-statistic)

من خلال الجدول (12) يتضح أن:

1. قيمة معامل الارتباط 0.575 بمعنى أن (57.5%) من التغير الذي يحدث للمتغير التابع (إدارة الأرباح المعدل) يكون نتيجة للتغير الذي يحدث في المتغيرات المستقلة (حجم مجلس الإدارة المعدل، ازدواجية منصب المدير المعدل، عدد الاجتماعات المعدل، حقوق الملكية الداخلية المعدل، استقلالية مجلس الإدارة المعدل)، وهذا يعني أن حوكمة الشركات تفسر (57.5%) من التغير الذي يحدث في حجم المستحقات الاختيارية على مستوى الشركات التابعة في بورصة فلسطين أما النسبة المتبقية هي (42.5%) فهي نتيجة لعوامل أخرى.
2. قيمة مستوى الدلالة اختبار F تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 وهذا يعني إن النموذج معنوي.
3. قيمة اختبار DW كانت قيمته 2.053 وهي محصورة بين القيمتين 1.5 و 2.5 وعليه لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي.

فرضيات الدراسة والتعليق عليها:

1. اختبار الفرضية الأولى التي تنص على " لا يوجد أثر ذا دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0.05$ بين حجم مجلس الإدارة على إدارة الأرباح ".
من خلال الجدول السابق رقم (12) يتضح انه يوجد أثر سلبي ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين حجم مجلس الإدارة وإدارة الأرباح على مستوى شركات قطاع الصناعة وقطاع الخدمات التابعة لبورصة فلسطين، وهذا يعني انه كلما زاد عدد أعضاء مجلس الإدارة كلما قلت أو انخفضت إدارة الأرباح، وعليه يتم رفض الفرضية الأولى.
حيث اتفقت نتيجة الفرضية الأولى مع دراسة (Alareeni: 2018) المطبقة على بورصة البحرين، ودراسة (ريشي: 2017) المطبقة على الشركات الفرنسية المدرجة تحت مؤشر (CAC40) في الجزائر، كما اختلفت نتيجة الدراسة مع دراسة (Ramachandran, et. at: 2014) المطبقة في بورصة سنغافورة، ودراسة (الفضل وحمد: 2014) المطبقة في بورصة العراق، ودراسة (shah, butt & Hasan: 2009) المطبقة على عينة من الشركات الباكستانية.
من الواضح وجود تضارب بين الاتفاق والتعارض في النتيجة مع نتيجة الدراسة الحالية، ويرجع السبب من وجهة نظر الباحث في اتفاق نتيجة الدراسة الحالية مع دراسة (Alareeni: 2018) و دراسة (ريشي: 2017) ذلك لإتباع نفس طريقة قياس إدارة الأرباح من خلال قيمة المستحقات الاختيارية وبنفس النموذج الذي تم استخدامه في هذه الدراسة، بالإضافة لذلك عينة الدراسة كانت تحتوي على الشركات الصناعية والخدمية فقط وتم استثناء الشركات ذات الطابع المالي لهيكلها المالي المختلف عن الهياكل المالية الأخرى، وبالنسبة للدراسات التي تعارضت نتائجها مع نتيجة الدراسة الحالية من رأي الباحث يرجع ذلك لعدم تشابه التطبيق في الدراسة الحالية والدراسات المتعارضة معها حيث في دراسة (Ramachandran, et al:2004) تم استخدام

نفس نموذج الدراسة الحالية في قياس إدارة الأرباح إلا انه تم أخذ جميع الشركات المدرجة في بورصة سنغافورة بما فيها الشركات ذات الطابع المالي، وفي دراسة (الفضل وحمد: 2014) تم قياس قواعد الحوكمة من خلال استبانة تم تصميمها من خلال الباحثان، وفي دراسة (shah, Butt & hasan: 2009) تم استخدام نفس النموذج المطبق في الدراسة الحالية لقياس ادارة الأرباح، ويعزو الباحث الاختلاف في نتائج البحث ربما لبعد سنة التطبيق بين 2009 و 2017، وأيضاً من الممكن إيعاز ذلك إلى انه كلما زاد حجم أعضاء مجلس الإدارة كلما زاد احتمال تضمنه على عدد كبير من الأفراد ذوي الكفاءة والخبرة مما يجعله يخفض من ممارسات إدارة الأرباح، وفي النهاية الاختلاف يعود لطبيعة البلاد المطبقة فيها الدراسة وطبيعة العينة التي تم اختيارها، وسنوات الدراسة، والنماذج المستخدمة.

2. اختبار الفرضية الثانية التي تنص على " لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين ازدواجية منصب المدير التنفيذي على إدارة الأرباح"

من خلال الجدول السابق رقم (12) يتضح انه يوجد أثر سلبي ذا دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين ازدواجية منصب المدير التنفيذي وإدارة الأرباح على مستوى شركات قطاع الصناعة وقطاع الخدمات التابعة لبورصة فلسطين وهذا يعني انه كلما وجدت ازدواجية لمنصب المدير التنفيذي كلما قلت أو انخفضت إدارة الأرباح، وعليه يتم رفض الفرضية الثانية.

حيث لم تتفق نتيجة الفرضية الثانية مع أي من الدراسات السابقة، حيث أثبتت نتيجة دراسة (Alareeni: 2018) المطبقة على بورصة البحرين أنه لا يوجد علاقة بين ازدواجية منصب المدير التنفيذي وإدارة الأرباح، وأثبتت نتيجة دراسة (ريشي: 2017) المطبقة على الشركات الفرنسية المدرجة تحت مؤشر (CAC40) في الجزائر وجود علاقة طردية بين ازدواجية منصب المدير التنفيذي وإدارة الأرباح.

ويبدو من ظاهر الأمر أن الازدواجية لم يكن لها تأثير سلبي على إدارة الأرباح، في حين أن المبادئ العلمية، ونظرية الوكالة تدعو إلى الفصل بين مناصبي مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وذلك تجنباً لأي تأثيرات سلبية قد تتعكس على أداء المنشأة، لذلك لا يمكن الاطمئنان لهذا الأمر خاصة في ظل التغيرات الهيكلية والإدارية التي قد تحدث في البيئة المحيطة بعمل تلك الشركات، ولكن ربما تكون الازدواجية بين منصب المدير التنفيذي وعضو مجلس الإدارة عملت بشكل ايجابي على إدارة الأرباح بحيث ظهرت النتيجة الحالية بأن إدارة الأرباح انخفضت ومن الممكن ان يرجع ذلك الى تقييد هذا العضو بحيث أن الازدواجية جعلت عليه رقابة أكثر مما جعلت ذلك العضو يمارس مهامه على أكمل وجه فكانت النتيجة ايجابية وقللت إدارة الأرباح.

3. اختبار الفرضية الثالثة التي تنص على " لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين عدد اجتماعات مجلس الإدارة على إدارة الأرباح"

من خلال الجدول السابق رقم (12) يتضح انه لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين عدد اجتماعات مجلس الإدارة وإدارة الأرباح على مستوى شركات قطاع الصناعة وقطاع الخدمات التابعة لبورصة فلسطين وعليه يتم قبول الفرضية الثالثة.

حيث اتفقت نتيجة الفرضية الثالثة مع نتيجة دراسة (Ramachandran, et. at: 2014) المطبقة في بورصة سنغافورة.

4. اختبار الفرضية الرابعة التي تنص على " لا يوجد أثراً ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين حقوق الملكية الداخلية على إدارة الأرباح"

من خلال الجدول السابق رقم (12) يتضح انه لا يوجد أثراً ذا دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين حقوق الملكية الداخلية وإدارة الأرباح على مستوى شركات قطاع الصناعة وقطاع الخدمات التابعة لبورصة فلسطين وعليه يتم قبول الفرضية الرابعة.

في حين اختلفت نتائج الدراسات السابقة مع نتيجة الفرضية الرابعة للدراسة الحالية، حيث أظهرت نتيجة دراسة (Mitani: 2010) علاقة طردية بين حقوق الملكية الداخلية وإدارة الأرباح عند حد ملكية 8%، فيما تنعكس الى علاقة عكسية في حين تجاوزت حد ال 8% من حقوق الملكية الداخلية، كما أظهرت دراسة (Gonzalez and Garcia: 2012) المطبقة على أسواق أمريكا اللاتينية وجود علاقة طردية بين حقوق الملكية الداخلية وإدارة الأرباح، ويعزو الباحث تلك النتيجة لصغر حجم نصيب حقوق الملكية الداخلية بالنسبة لرأس مال الشركات موضوع الدراسة، حيث كانت المبالغ التي تخصصهم في الشركة مبالغ قليلة لا تؤثر على إدارة الأرباح، وتم الخروج بذلك التفسير من خلال جمع البيانات الإدارية والمالية للشركات.

5. اختبار الفرضية الخامسة التي تنص على " لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين استقلالية مجلس الإدارة على إدارة الأرباح"

من خلال الجدول السابق رقم (12) يتضح انه يوجد أثر ايجابي ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين استقلالية مجلس الإدارة وإدارة الأرباح على مستوى شركات قطاع الصناعة وقطاع الخدمات التابعة لبورصة فلسطين، وهذا يعني انه كلما زادت استقلالية مجلس الإدارة تزداد إدارة الأرباح وعليه يتم رفض الفرضية الخامسة.

حيث اتفقت نتيجة الفرضية الخامسة مع نتيجة دراسة (Alareeni: 2018) المطبقة على بورصة البحرين، ودراسة (shah, butt & Hasan: 2009) المطبقة على عينة من الشركات الباكستانية، في حين أثبتت دراسة كلا من (أبو عجيلة وحمدان: 2009) المطبقة على بورصة الأردن، ودراسة (Ramachandran, et al: 2014) المطبقة على بورصة سنغافورة، ودراسة (ريشي: 2017) المطبقة على الشركات الفرنسية المدرجة تحت مؤشر CAC40 في الجزائر، ودراسة (الفضل وحمد: 2014) المطبقة على بورصة العراق، ودراسة (المصطفى: 2012) المطبقة على بورصة الأردن عن وجود علاقة عكسية بين استقلالية مجلس الإدارة وإدارة الأرباح، وأخيراً أثبتت دراسة (Osma & Noguer: 2005) عن عدم وجود علاقة مؤثرة بين استقلالية مجلس الإدارة وإدارة الأرباح.

من الظاهر وجود اتفاق بين نتيجة الفرضية الخامسة وبعض الدراسات، وأيضاً وجود اختلاف بالنتائج مع باقي الدراسات الأخرى، حيث أثبتت النتيجة وجود علاقة طردية بين المتغيرين، وربما يرجع ذلك لعدم تأثير الأعضاء المستقلين في قرارات مجلس الإدارة، أو عدم توفر استقلالية تامة لأعضاء مجلس الإدارة في مجالات العمل التنفيذي، أو أنهم مستقلين بشكل صوري بحيث يتماشون مع قرارات الإدارة العليا، ومن الممكن أن يكون بسبب ضعف فاعلية آليات الحوكمة المطبقة في الشركات، وفي النهاية الاختلاف أيضاً يعود لطبيعة البلاد المطبقة فيها الدراسة وطبيعة وحجم العينة التي تم اختيارها، وسنوات البيانات، والبيئة الاقتصادية، والنماذج المستخدمة.

نتائج الدراسة:

1. أظهرت الدراسة أن الشركات الصناعية والخدمية التي تم دراستها في هذه الدراسة قد قامت بممارسة إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة ولكن بنسب متفاوتة.

2. أظهرت نتيجة الدراسة أن 57.5% من التغيير الذي يحدث في إدارة الأرباح يكون نتيجة للتغيير الذي يحدث في متغيرات الحوكمة التي تم دراستها، أي أن قواعد الحوكمة التي تم دراستها تؤثر بنسبة 57.5% على إدارة الأرباح، والنسبة المتبقية ترجع لعوامل ومؤثرات أخرى.
3. أظهرت نتيجة الدراسة وجود تأثير سلبي ذا دلالة إحصائية بين حجم مجلس الإدارة وإدارة الأرباح، بمعنى أنه كلما زاد عدد أعضاء مجلس الإدارة، كلما انخفضت إدارة الأرباح، والعكس صحيح.
4. أظهرت الدراسة وجود تأثير سلبي ذا دلالة إحصائية بين ازدواجية منصب المدير التنفيذي وبين إدارة الأرباح، بمعنى أنه عندما يكون هناك ازدواجية في منصب المدير التنفيذي كلما انخفضت إدارة الأرباح، والعكس صحيح.
5. أظهرت الدراسة وجود تأثير إيجابي ذا دلالة إحصائية بين استقلالية مجلس الإدارة، وإدارة الأرباح، بمعنى أنه كلما زادت استقلالية مجلس الإدارة كلما ارتفعت إدارة الأرباح.
6. أظهرت الدراسة عدم وجود أي علاقة مؤثرة بين كلا من (عدد اجتماعات مجلس الإدارة وحقوق الملكية الداخلية) وإدارة الأرباح.

توصيات الدراسة:

1. أوصت الدراسة بضرورة الاستمرار في تعزيز قواعد الحوكمة لتلافي التأثيرات السلبية التي تترتب على غياب تطبيقات هذه القواعد.
2. أوصت الدراسة مراعاة تدعيم استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، ومنحهم الاستقلالية التامة في علاقتهم بمجالات العمل التنفيذي، تجنباً لاتخاذ قرارات قد تؤثر على عملية إدارة الأرباح.
3. ضرورة مراعاة الفصل بين وظائف مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، بحيث لا يتم الربط بين وظائف مجلس الإدارة والإشرافية والأعمال التنفيذية.
4. ضرورة زيادة الوعي بأهمية حوكمة الشركات وعمل ورش العمل التي تهدف إلى تثقيف العاملين والإدارات العليا بضرورة تطبيق قواعد الحوكمة بالوجه الذي يمنع الانحرافات.
5. ضرورة استمرار التطبيق لقواعد الحوكمة، والانتقال بها من الجانب النظري إلى الجانب العملي والفعال على أرض الواقع.
6. ضرورة الاستمرار في عمل الأبحاث الأخرى التي تتعلق بنفس الموضوع مع الأخذ بعين الاعتبار فحص متغيرات أخرى غير متغيرات الدراسة الحالية للوصول إلى المتغيرات الأكثر تأثيراً على إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

المراجع العربية:

- أبو عجيلة، عماد محمد وحمدان، علام محمد (2009): "أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح - دليل من الأردن"، ورقة عمل الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصاد والحوكمة المالية، كلية الاقتصاد وعلوم التسير، جامعة فرحات عباس، الجزائر.
- الأسرح، حسين عبد المطلب (2012): "حوكمة الصناديق الوقفية بين النظرية والتطبيق"، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التخطيط القومي، مصر.
- تلاحمة، خالد إبراهيم (2012): "حوكمة الشركات المساهمة في فلسطين - النظرية والتطبيق"، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية 4 (3).

- حمودي، أسماء (2015): "جودة المعلومات المحاسبية في تفعيل حوكمة الشركات -دراسة حالة شركة بناء الهياكل المعدنية المصنعة أم البواقي"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم البواقي، الجزائر.
- ريشي، مروة (2017): "دور حوكمة الشركات في الحد من سلوك إدارة الأرباح -دراسة تطبيقية لعينة من الشركات الفرنسية المدرجة ضمن مؤشر (CAC 40)", رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر.
- عزى، حضر (2008): "فعالية الحكم الراشد -الحوكمة-في تفعيل خصخصة الشركات إشارة على واقع الخصخصة في الجزائر"، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول حول حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادية، جامعة دمشق، سوريا.
- عورتاني، هشام وموسى، نائل (2003): "دليل منهجية الإدارة في المنشآت التجارية المعاصرة"، مركز تطويل القطاع الخاص، فلسطين.
- الفضل، مؤيد محمد علي وحمد، مجيد عبد زيد (2015): "حوكمة الشركات ودورها في الحد من إدارة الأرباح - دراسة اختبارية لحالة العراق"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (17)، العدد (3).
- قويدر، أكرم محمد (2015): "مدى التزام الشركات المساهمة العامة في فلسطين بمبادئ الحوكمة"، رسالة ماجستير غير منشورة، البرنامج المشترك بين أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى برنامج القيادة والإدارة، غزة، فلسطين.
- الكايد، زهير عبد الكريم (2003): "الحوكمة -قضايا وتطبيقات"، مطبوعات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر.
- المصطفى، محمد بهيج محمد (2012): "أثر حوكمة الشركات على ممارسة إدارة الأرباح -دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.
- معراج، هوارى وأدم، حديدي (2012): "نحو تفعيل دور الحوكمة المؤسسية في ضبط إدارة الأرباح في البنوك التجارية الجزائرية"، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر الوطني بعنوان "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري"، المنعقد في جامعة محمد خضير -بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 6-7 مايو، الجزائر.
- منصور، فتح الرحمن الحسن وعلي، علي الصادق أحمد (2014): "دور حوكمة الشركات في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي بالتطبيق على ديوان الضرائب الاتحادي بالسودان -دراسة تحليلية ميدانية"، مجلة العلوم والتكنولوجيا، العدد الأول، المجلد الرابع عشر، السودان.
- هوارى، معراج وحديدي، آدم (2012): "نحو تفعيل الحوكمة المؤسسية في ضبط إدارة الأرباح"، مداخلة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري"، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر.
- الوزير، جهاد (2007): "دور الحوكمة في تمكين المساهمين والمستثمرين واستقرار الأسواق المالية"، ورقة مقدمة إلى الملتقى السنوي الأول لسوق راس المال الفلسطيني، فلسطين.
- يوسف، محمد طارق (2007): "الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات"، ورقة مقدمة إلى مؤتمر متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية المنعقد في شرم الشيخ في الفترة من (14-16 مايو)، جمهورية مصر العربية.

References

- Abu Ajila, Imad Muhammad and Hamdan, Allam Muhammad (2009). The Impact of Institutional Governance on Profits Management - Evidence from Jordan”, Working Paper of the International Scientific Forum on the Financial Crisis, Economics and Financial Governance, Faculty of Economics and Management Sciences, Farhat Abbas University, Algeria.
- Al Wazeer, Jihad. (2007). The Role of Governance in Empowering Shareholders and Investors and the Stability of Financial Markets. A paper presented at the First Annual Forum of the Palestinian Capital Market, Palestine.
- Alamgir, M. (2007). Corporate Governance: A Risk Perspective. In *Governance and Reform, a conference organized by the Egyptian Banking institute, Gairo* (Vol. 227, p. 45). <https://doi.org/10.1504/IJMFA.2018.091659>
- Alareeni, B. (2018). The impact of firm-specific characteristics on earnings management: evidence from GCC countries. *International Journal of Managerial and Financial Accounting*, 10(2), 85-104.
- Alareeni, B. (2019). A Review of Auditors' GCOs, Statistical Prediction Models and Artificial Intelligence Technology. *International Journal of Business Ethics and Governance*, 2(1), 19-31. <https://doi.org/10.51325/ijbeg.v2i1.30>
- Alareeni, B. (2018). Does corporate governance influence earnings management in listed companies in Bahrain Bourse?, *Journal of Asia Business Studies*, 12(4),551-570. <https://doi.org/10.1108/JABS-06-2017-0082>
- Alareeni, B., & Aljuaidi, O. (2014). The modified Jones and Yoon models in detecting earnings management in Palestine Exchange (PEX). *International Journal of Innovation and Applied Studies*, 9(4), 1472.
- Alareeni, B., & Branson, J. (2013). Predicting Listed Companies' Failure in Jordan Using Altman Models: A Case Study. *International Journal of Business and Management*, 8(1), 113-126. <https://doi.org/10.5539/ijbm.v8n1p113>
- Alareeni, B.A. (2019). The associations between audit firm attributes and audit quality-specific indicators: A meta-analysis, *Managerial Auditing Journal*, 34(1),6-43. <https://doi.org/10.1108/MAJ-05-2017-1559>
- Al-Assarj, Hussein Abdel-Muttalib. (2012). Endowment Funds Governance Between Theory and Practice. [Unpublished Master's Thesis], National Planning Institute, Egypt.
- Al-Fadl, Muayad Muhammad Ali and Hamad, Majeed Abd Zaid. (2015). Corporate governance and its role in limiting profits management - an experimental study of the iraq case. *Al-Qadisiyah Journal of Administrative and Economic Sciences*, 17(3).
- Ali Shah, S. Z., Butt, S. A., & Hassan, A. (2009). Corporate governance and earnings management an empirical evidence form Pakistani listed companies. *European Journal of Scientific Research*, 26(4), 624-638.
- Al-Kayed, Zuhair Abdel-Karim. (2003). Governance - Issues and Applications. Arab Administrative Development Organization Publications, Cairo, Egypt.
- Al-Mustafa, Muhammad Bahij Muhammad. (2012). The Impact of Corporate Governance on Profit Management Practice - An Empirical Study on Industrial Companies Listed in Amman Financial Market. [Unpublished Master Thesis], Yarmouk University, Jordan.
- Alqallaf, H. and Alareeni, B. (2018). Evolving of Selected Integrated Reporting Capitals among Listed Bahraini Banks, *International Journal of Business Ethics and Governance*, 1(1), 15-36. <https://doi.org/10.51325/ijbeg.v1i1.10>

- Awartani, Hisham and Moussa, Nael. (2003). A Guide to Management Methodology in Contemporary Commercial Enterprises. Center for the Development of the Private Sector, Palestine.
- Azza, Hadar. (2008). The Effectiveness of Good Governance - Governance - in Activating the Privatization of Companies as a Sign of the Reality of Privatization in Algeria. Paper presented at the First Scientific Conference On Corporate Governance and its Role in Economic Reform, Damascus University, Syria.
- Bedard, J. C., & Biggs, S. F. (1991). The effect of domain-specific experience on evaluation of management representations in analytical procedures. *Auditing-a Journal of Practice & Theory*, 10, 77-90.
- Burgstahler, D., & Dichev, I. (1997). Earnings management to avoid earnings decreases and losses. *Journal of accounting and economics*, 24(1), 99-126. [https://doi.org/10.1016/S0165-4101\(97\)00017-7](https://doi.org/10.1016/S0165-4101(97)00017-7)
- DeAngelo, L. E. (1986). Accounting numbers as market valuation substitutes: A study of management buyouts of public stockholders. *Accounting review*, 400-420.
- Dechow, P. M., & Sloan, R. G. (1991). Executive incentives and the horizon problem: An empirical investigation. *Journal of accounting and Economics*, 14(1), 51-89. [https://doi.org/10.1016/0167-7187\(91\)90058-S](https://doi.org/10.1016/0167-7187(91)90058-S)
- Dechow, P. M., Sloan, R. G., & Sweeney, A. P. (1995). Detecting earnings management. *Accounting review*, 193-225.
- Dennis, M. 2007. Audit quality: An analysis of management, auditor, and environmental factors. Ph.D., University of Arkansas, 168 pages; AAT 3257883
- Freeland, C (2007). Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Banks, paper presented at: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7– 8.
- González, J. S., & García-Meca, E. (2014). Does corporate governance influence earnings management in Latin American markets?. *Journal of Business Ethics*, 121(3), 419-440. <https://doi.org/10.1007/s10551-013-1700-8>
- Haidar, J. I. (2009). Investor protections and economic growth. *Economics Letters*, 103(1), 1-4. <https://doi.org/10.1016/j.econlet.2008.12.007>
- Hammoudi, Asmaa. (2015). The Quality of Accounting Information in Activating Corporate Governance - Case Study of the Manufactured Metal Structures Construction Company Oum El Bouaghi. [Unpublished Master Thesis], University of Oum El Bouaghi, Algeria.
- Healy, P. M. (1985). The effect of bonus schemes on accounting decisions. *Journal of accounting and economics*, 7(1-3), 85-107. [https://doi.org/10.1016/0165-4101\(85\)90029-1](https://doi.org/10.1016/0165-4101(85)90029-1)
- Houari, Miraj and Hadidi, Adam. (2012). Towards activating corporate governance in controlling profit management. Paper presented at the National Forum on Corporate Governance as a Mechanism to Reduce Financial and Administrative Corruption, Mohamed Khaider University, Biskra, Algeria.
- Jensen, M. C. (1993). The modern industrial revolution, exit, and the failure of internal control systems. *the Journal of Finance*, 48(3), 831-880. <https://doi.org/10.1111/j.1540-6261.1993.tb04022.x>
- Jensen, M. C., & Meckling, W. H. (1976). Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs and ownership structure. *Journal of financial economics*, 3(4), 305-360. [https://doi.org/10.1016/0304-405X\(76\)90026-X](https://doi.org/10.1016/0304-405X(76)90026-X)
- Jones, J. (1991). Earning Management During Import Relief Investigations, *Journal of Accounting Research*, 29 (2), 193-228. <https://doi.org/10.2307/2491047>

- Kwaider, Akram Muhammad. (2015). The Extent of Public Shareholding Companies' Commitment to the Principles of Governance in Palestine. [Unpublished Master Thesis], Al-Aqsa University Leadership and Management Program, Gaza, Palestine.
- Levitt, A. (1998). The numbers game, speech delivered at the NYU Center for Law and Business, New York, 28 September, available at: www.sec.gov.
- Mansour, Fateh Al-Rahman Al-Hassan and Ali, Ali Al-Sadiq Ahmed. (2014). The role of corporate governance in limiting the phenomenon of tax evasion by application to the Federal Tax Office in Sudan - a field analysis study. *Journal of Science and Technology*, 14(1).
- Mirag, Houari and Adam, Hadidi. (2012). Towards Activating the Role of Institutional Governance in Controlling Profit Management in Algerian Commercial Banks, an intervention presented at the National Conference entitled "Corporate Governance as a Mechanism for Reducing Financial and Administrative Corruption", held at Mohamed Khoudair University - Biskra, Faculty of Economic, Business and Management Sciences, 6-7 May, Algeria.
- Mitani, H. (2010). Additional Evidence on Earnings Management and Corporate Governance, FRTC, February, 2010.
- Osma, Beatriz Garcia and Belen, Gill De Albornoz Noguera, (2005). Corporate Governance and Earning Management in Spain, 28th Congress Annual European Accounting Association, Goteborg.
- Petroni, K. (1992). Optimistic Reporting in the Property-Casualty Insurance Industry, *Journal of Accounting and Economics*, 15(4), 485- 508. [https://doi.org/10.1016/0165-4101\(92\)90003-K](https://doi.org/10.1016/0165-4101(92)90003-K)
- Ramachandran, J., Ngete, Z. A., Subramanian, R., & Sambasivan, M. (2015). Does corporate governance influence earnings management? Evidence from Singapore. *The Journal of Developing Areas*, 263-274. <https://doi.org/10.1353/jda.2015.0169>
- Rishi, Marwa. (2017). The Role of Corporate Governance in Limiting Profits Management Behavior - An Empirical Study of a Sample of French Companies Included in the CAC 40 Index. [Unpublished Master's Thesis], University of Al-Arabi Bin Mahidi Oum El-Bouaghi, Algeria.
- Talahma, Khaled Ibrahim. (2012). Corporate Governance in Palestine - Theory and Practice. *The Jordanian Journal of Law and Political Science*, 4(3).
- Youssef, Mohamed Tariq. (2007). Disclosure and Transparency as one of the Principles of Corporate Governance. A paper presented at the Conference on Corporate Governance Requirements and Arab Capital Markets held in Sharm El-Sheikh from (14-16 May), Arab Republic of Egypt .
- Zulfiqar, S., Shah, A., Butt, S., and Bin Tariq, Y., (2011). Use or abuse of creative accounting techniques, *International Journal of Trade, Economics and Finance*, 2 (6), 531- 536 <https://doi.org/10.7763/IJTEF.2011.V2.161>